MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

الإعلام اليمني..
نزيف الأرواح والحقائق

الإعلام اليمني..
نزيف الأرواح والحقائق

واقع الإعلام في اليمن 2021 م

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@economicmedia
00967-4-246596

المحتويات

- المقدمة 6
- الفصل الأول
  - الإعلام اليمني.. الصورة الكاملة 7
  - نبذة تمهيدية 9
  - وحشية تجاه الصحافة 11
- الفصل الثاني
  - انتهاكات ضد حرية الصحافة وحرية التعبير 26
- الفصل الثالث
  - الفاعلون الجدد 43
- الفصل الرابع
  - خارطة طريق للإعلام في اليمن 45
- المحور الأول
  - حرية الصحافة وتحديات الوصول إلى المعلومات 47
  - مصفوفة التوصيات 48
- المحور الثاني
  - الحرب ودور الصحافة في بناء السلام 51
  - مصفوفة التوصيات 52
- المحور الثالث
  - التضليل والمعلومات الخاطئة ودور الصحافة الاستقصائية 55
  - مصفوفة التوصيات 57
- المحور الرابع
  - السلامة المهنية للصحفيين 59
  - مصفوفة التوصيات 60
- المحور الخامس
  - المرأة في الإعلام ومستوى حضورها في مواقع صنع القرار 62
  - مصفوفة التوصيات 64

مقدمة

سبع سنوات عجاف مرت من حياة اليمنيين، وهي سنوات الحرب والمعاناة المتصاعدة للصحفيين، ونشطاء التواصل الاجتماعي، ونشطاء حقوق الإنسان في اليمن على وجه الخصوص.

تُقدّر كُلفة الحرب المادية بالمليارات، وبالنسبة لنزيف الحقوق المُنتهَكة والكرامة المُهدَرة فإن الخسارة لا تُقدّر بثمن، ومع استمرار الحرب تفقد اليمن مكتسباتها من الهامش الديمقراطي والممارسة المعقولة من حرية التعبير وحرية الصحافة التي كانت ملموسة.

يدفع الصحفيون ونشطاء حقوق الإنسان في اليمن فاتورة باهظة الثمن، إنها فاتورة الدم المسفوك في الشوارع، والتشرّد، والملاحقة بتهم الخيانة، والإخفاء القسري، وأحكام الإعدام وغيرها من التهم التي لا تنتهي..

عامٌ مأساوي آخر، ينضم إلى سابقيه، بحصيلة مروّعة؛ حيث وثّق مرصد الحريات الإعلامية ٨٦ حالة انتهاك من بينها ٤ حالات قتل تعرّض لها صحفيون وصحفية هي الضحية الأولى منذ بدء الحرب.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، ما تزال إحدى الصحفيات تقبع في السجن في حضرموت؛ بتهمة خطيرة، في حين يواجه أربعة من الصحفيين في صنعاء أحكامًا بالإعدام؛ على خلفية قضايا نشر ولدى محاكم غير دستورية.

إنّ توثيق هذه الانتهاكات والممارسات ضد حرية التعبير وحرية الصحافة يمثل أولى الخطوات نحو ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب ولعل ذلك يكون قريبا.

ونحن نعبّر عن أسفنا لاستمرار هذا النزيف للحريات الإعلامية في اليمن، نؤكد بأن مسؤوليتنا هي الاستمرار في النضال من أجل الحفاظ على مساحة واسعة من حرية التعبير، وحق جميع المواطنين في التعبير عن آرائهم، وهو الحق الذي يضمنه الدستور، وكافة المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن.

وعندما نرصد الانتهاكات المرتكبة ضد شريحة الإعلاميين ونشطاء التواصل الاجتماعي، فنحن نسعى للدفاع عن شريحة هي رأس حربة في النضال من أجل حق الناس في الحصول على المعلومة الحقيقية والواقعية.

في هذا التقرير السنوي لعام ٢٠٢١م نضعكم أمام صورة متكاملة للمشهد الإعلامي في اليمن، حيث نقدّم صورة بانورامية للمشهد الإعلامي، وتداعيات الحرب على الحريات الإعلامية، كما نورد رصدًا دقيقًا للانتهاكات المرتكبة من مختلف أطراف الصراع، ولا نغفل أن نشير إلى الوجه الإيجابي للإعلام الذي يقاوم الأوضاع الصعبة وينجح في أكثر البيئات خطورة وتعقيدا.

هنا، أيضًا، أضع بين يديكم خارطة طريق لمستقبل الإعلام اليمني وهي خلاصة نقاشات مع ٤٢ منظمة ومؤسسة إعلامية يمنية مستقلة تتضمن أهم الأولويات ومتطلبات المرحلة المقبلة.

كما أود أن أعبّر عن تقديري لشركائنا في السفارة الهولندية؛ لدعمهم المتواصل للصحفيين اليمنيين، والعمل المشترك من أجل الحريات الصحفية في اليمن.

ولا يفوتني أن أعبّر عن التقدير لفريق مرصد الحريات الإعلامية في اليمن، وكافة الشركاء في المحافظات اليمنية، والصحفيين والصحفيات ونشطاء التواصل الاجتماعي داخل اليمن وخارجه.

مصطفى نصر -

رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

الفصل الأول

الإعلام اليمني..
الصورة الكاملة

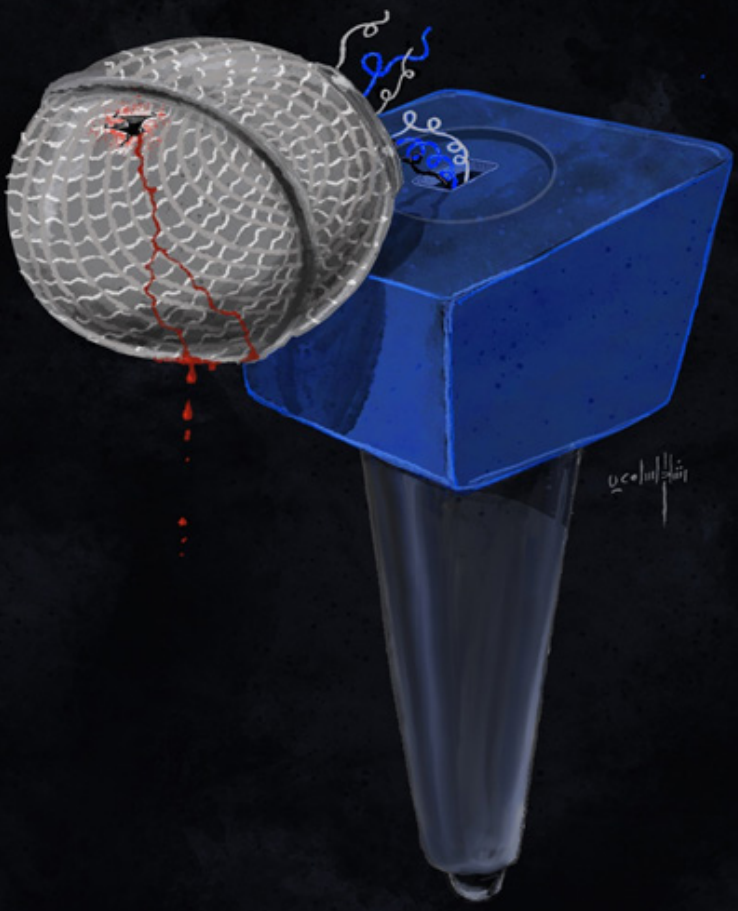

نبذة تمهيدية

لعل واحدة من أبرز المشكلات في هذه المنطقة من العالم ميل السلطات إلى تحقيق السيطرة على الإعلام بدلًا من تحقيق السيطرة الإعلامية.

في اليمن، كواحدة من دول المنطقة، ظلّت مساحة الحريات الإعلامية تتراوح بين تمدّدٍ وانكماش خلال الفترة (1990- 2015)، حيث شهدت تمدّدًا نسبيًا خلال فترة التوازن السياسي (1990- 1993)، لتعاود الانكماش في العام التالي وحتى مطلع الألفية حين شهد اليمن عملية التحوّل من الشراكة إلى الفردية السياسية.

ومع إتمام السيطرة الفردية، عادت الحريات الإعلامية رفقة حرية الرأي والتعبير لذات المراوحة مرة أخرى حتى العام 2011 الذي شهد انفتاحًا إعلاميًا غير مسبوق، لكنّه لم يُعمّر طويلا.

ومع اندلاع حالة الصراع الحالية، جعلت جماعة الحوثيين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي تنتمي لملكيات خارج الجماعة هدفًا أولًا للإغلاق والتصفية، كما استُبدل الخطاب الإعلامي باستراتيجيات الحرب الإعلامية بما تتضمنه من شائعات، وتضليل، وتعبئة، ما ساهم في انقسام الإعلام تبعًا للانقسامات العسكرية والسياسية لينتج في المحصلة انقسام داخل المجتمع [1].

وإلى جانب الخطاب الحربي بين ساحتي الصراع السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثيين، نشأت مواجهات إعلامية جانبية بين مكونات وفصائل داخل الصراع الكبير، حيث تمترس الخطاب الإعلامي المنفلت بين مكونات في الشرعية، ومكونات تابعة للمجلس الانتقالي، ومكونات داخل جماعة الحوثيين كرّست خطابًا حادًا مضللًا حول كل ما هو جنوبي، وكل ما هو شمالي، وكل ما هو وسط، وانتقلت العداوة إلى كافة وسائل الإعلام الرسمية، وجل الوسائل الأهلية والخاصة.

كانت الفترة بين 2015-2018 مكرّسة على الأغلب لشيوع خطابي الحرب والكراهية، ما تسبب في تمزيق النسيج الاجتماعي بين مكونات وأطياف المجتمع اليمني على امتداد البلد، الذي تحوّل بدوره إلى جزر معزولة متصارعة.

خلقت أطراف الصراع المسيطرة - حينها - على كافة وسائل الإعلام، بعد أن أغلقت الوسائل المناوئة لها كل في ساحة سيطرته ذلك الخطاب المنفلت؛ بسبب انهيار المؤسسات، وتوقّف القضاء عن العمل فترة من الزمن، ليدخل البلد برمته مرحلة «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

تحت هذا الشعار، تم تجريف وسائل الإعلام المستقلة، وإحلال الأطراف وسائلها الخاصة البديلة محل وسائل الدولة ذات الخطاب الجامع على سوءاته الكثيرة.

في حالات الحرب، ثمة خصوم تقاتل بعضها، غير إنّ الغريب في اليمن، أن يتفق الخصوم معًا ضد الصحفيين، فكلٌ يُنكّل بهم من جهته، ليشهد اليمن أكبر موجات هجرة ونزوح وصمت من قبل الصحفيين، فلقد فتحت مختلف الأطراف أبواب جهنم أمامهم.

---

[1] الإعلام في اليمن - https://fanack.com/ar/yemen/media-in-yemen/

ما بين العام 2015، وحتى مطلع العام 2022، يرزح الصحفيون المتواجدون في الداخل تحت نيران المطاردات، والملاحقات، والضغط، والتهديد، والترهيب، والإخفاء، والتعسّف، والاعتقال، بل إنّ ما هو أدهى وأمر أن أصبح الصحفيون خلال هذه الفترة هدفًا مباشرًا للقتل بالعبوات الناسفة، والقنص، والتعذيب، وأحكام الإعدام، المبنية على أساس تهم ملفّقة، منشؤها استخدام الأطراف سلطتها في غير الاتجاه المفترض.

الشائعات، والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية، مثّلت أحد ملامح المرحلة في ظل حالة الاستقطاب المتعددة، ذلك أن لكلٍ من الأطراف المسيطرة أجندته التي تمثل شرطًا لحصول الصحفي على فرصة عمل، وبوابةً لتشريده، أو اعتقاله إن حاد عن المسار المرسوم مسبقًا في ظل غياب الحماية والمرتبات والبدائل المستقلة.

حيث يمكن للأطراف استخدام سلطتها؛ للإضرار بالصحفي، أو بأسرته، أو بوظيفته، أو بحياته، مع ضمانٍ كاملٍ بالإفلات من العقاب، تؤكده حالة اللا محاسبة لأيٍ من الأفعال المُنتهِكَة لحقوق الصحفيين، وحرية الرأي والتعبير منذ اشتعال الحرب وحتى مطلع العام الجاري 2022.

توسيع دائرة الاستهداف للصحفيين وصولًا إلى أهاليهم، عملية حديثة الظهور، لكنها مستمرة أيضًا، حيث لم يسلم أهالي الصحفيين من بطش جماعة الحوثيين التي تضغط على الأهالي في مناطق سيطرتها؛ أن يعيدوا أبناءهم من الصحفيين المهاجرين خارج الحدود، أو كتابة تعهدات مُلزمة بعدم التواصل معهم، أو التبرؤ منهم، في حين تعتقل سلطات الحكومة المعترف بها دوليًا أهالي الصحفيين؛ كوسيلة للضغط، كما حدث في محافظة حضرموت التي اعتقلت فيها السلطات شقيق الصحفي محمد اليزيدي؛ بهدف الضغط على محمد لتسليم نفسه للاعتقال على خلفية نشر آرائه، أو تغطياته الصحفية كمراسل صحفي 2.

مؤخرًا، بدأ إشعاع أمل يظهر من آخر النفق، حيث لعبت جهود التدخل الداعمة لتأهيل وتوسيع دائرة تأثير الإعلام المستقل دورًا أوليًا جيدًا، ساهم في فتح بوابة للسير نحو تلك الوجهة، لكن الأمر ما يزال في البدايات.

2 مرصد الحريات الإعلامية

وحشية تجاه الصحافة

أفرز النزاع الراهن في اليمن وضعًا إنسانيًّا وحقوقيًا مليئًا بالممارسات العنيفة، والانتهاكات المنظّمة، ولعل أكثر مظاهر امتداد زمن الحرب خطورة، تعميم العنف ووسائله خيارًا أحاديًّا يسود البلاد، ويمنع عن الأفراد والناس أية بدائل ومتاحات أخرى.

وتأتي حالة تعميم العنف هذه على هيئة سياسات عدائية، وإجراءات تقييدية، ومصادرة للحيّز المدني، وإغلاق الفضاء العام، وإلغاء وسائل التعبير السلمي لمصلحة وسائل القمع، وخطاب الحرب الهادم للحقوق والحريات [3].

وإذا كان المقصود بمصطلح "انتهاك" أي فعل يؤدي إلى خرق حق من حقوق الإنسان، من قبل الحكومات أو الجماعات، أو الأفراد إزاء الحقوق التي تنص عليها القوانين الدولية، أو الإقليمية، أو الوطنية، فإن ذلك هو ما يحدث بشكل متكرر ومستمر من قبل مختلف الأطراف.

حيث تشير إحصائية أصدرها مرصد الحريات الإعلامية حول انتهاكات حرية الصحافة في اليمن خلال 7 سنوات من الحرب منذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2021م إلى تسجيل 2369 حالة انتهاك ضد الحريات الصحفية في اليمن، توزعت ما بين قتل، واختطاف، واعتقال، وتسريح، وإغلاق مؤسسات إعلامية، وغيرها.

يتعرض الصحفيون للقتل، والاعتقال، والإخفاء القسري، والتعذيب، والتهديد، والاعتداءات، والعنف اللفظي، والمضايقات، والرقابة، كما يتعرّضون للمحاكمات في محاكم غير دستورية، يُطلق عليها" المحاكم الجزائية المتخصصة"، وهي محاكم أمن دولة، وليست محاكم مدنية.

التضييق على حرية التعبير شمل منظمات المجتمع، والأحزاب، ومختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى الأقليات، واللاجئين، وهناك القمع والتكميم القائمين على أساس النوع الاجتماعي.

3 ورقة بحثية بعنوان " حالة الحق في التجمع السلمي في ظل النزاع المسلح في اليمن" صادرة عن مؤسسة مواطنة، في حزيران يونيو ٢٠٢١م وتم رصد الورقة بتاريخ ا مارس ٢٠٢٢، من خلال الرابط التالي:
https://mwatana.org/right-to-peaceful-assembly/

وبحسب مرصد الحريات الإعلامية فإن 50 صحفيًا قتلوا خلال 7 سنوات من الحرب، ومثّل العام 2021 الأسوأ من حيث استهداف الصحفيين، ووثق مرصد الحريات الإعلامية 86 انتهاكًا خلال ذلك العام، تنوعت بين 4 حالات قتل، و6 حالات إصابة، و18 حالة اعتقال، و9 حالات اعتداء، و13 حالة تهديد، و15 حالة محاكمة واستجواب من قبل نيابات وأقسام شرطة، و12 حالة نزوح، و5 حالات اقتحام ونهب وإيقاف مؤسسات إعلامية، و4 حالات انتهاك توزعت بين اقتحام منازل ونهب وتحريض وفصل تعسفي.

العاصمة المؤقتة عدن شهدت خلال ذات العام انتهاكات متعددة، واستهداف صحفيين من خلال زرع متفجرات في سياراتهم، كما حدث لسيارة المصور محمود العتمي وزوجته الإعلامية رشا الحرازي، التي تحولت مع طفلها الجنين إلى أشلاء؛ بسبب عبوة زرعت في سيارة زوجها انفجرت بهما فيما كانا ذاهبان إلى المستشفى لتضع جنينها.

كما توفي ثلاثة صحفيين وهم أحمد بوصالح، وطارق مصطفى، وأحمد باراس؛ إثر انفجار سيارة مفخخة استهدفت موكبهم أثناء مرافقتهم وزير الزراعة ومحافظ محافظة عدن منتصف شهر أغسطس الماضي.

> القتل المباشر ليست الجريمة الوحيدة التي تستهدف الصحفيين، فهناك 82 انتهاكًا تنوع بين 6 حالات إصابة، و18 حالة اعتقال، و9 حالات اعتداء، و13 حالة تهديد، و15 حالة محاكمة واستجواب من قبل نيابات وأقسام شرطة، و12 حالة نزوح، و5 حالات اقتحام ونهب وإيقاف مؤسسات إعلامية، و4 حالات انتهاك، توزّعت بين اقتحام منازل، ونهب، وتحريض، وفصل تعسفي.

في صنعاء، أصدرت جماعة الحوثيين أحكامًا بالإعدام ضد ٤ صحفيين معتقلين لديها، هم عبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري، من خلال محاكمات صورية عبر محاكم غير دستورية «أمن دولة»، وإجراءات تقاضي، تفتقر بحسب المحامين ومنظمات محلية ودولية إلى أبسط الحقوق القانونية للمتهمين في محاولة لإضفاء صبغة إخراجية؛ لرغبتها استهدافهم بالقتل.

حيث شككت الأمم المتحدة بالمحاكمات التي تمت للصحفيين الأربعة في صنعاء، والتي صدرت ضدهم خلالها أحكام بالإعدام في سابقة خطيرة لإسكات الإعلام.

في صنعاء، أيضًا، اعتقلت سلطات الحوثيين المصور الشهير عبدالرحمن الغابري، أبرز مصوري اليمن المتخصصين بتصوير المناظر الطبيعية والسياحية وصادرت كاميراته ومعداته، كما تتعرض وسائل الإعلام للحجب، والتجريف والمداهمات، والإغلاق [4].

وتشهد العاصمة اليمنية صنعاء وضعًا قمعيًا غير مسبوق تجاه الصحافة ومختلف النشاط الإعلامي، حيث يسود توجه أحادي تفرضه سلطات جماعة الحوثي على العاصمة، وكافة المناطق التي تسيطر عليها، الأمر الذي أدى إلى عزوف المئات من الصحفيين عن الاستمرار في نشاطهم الإعلامي.

ويتعرض منتجو المحتوى التلفزيوني لرقابة شديدة حيث منعت العديد من الشركات الخاصة بإنتاج البرامج التلفزيونية من العمل لصالح قنوات ومؤسسات إعلامية معارضة لتوجهات الجماعة.

4 مرصد الحريات الإعلامية

وفي عدن، داهمت قوات تابعة للمجلس الانتقالي في يونيو 2021مقر وكالة الأنباء اليمنية سبأ، وطردت موظفيها، وأخلت المقر بغرض استخدامه لحسابها تحت مسمى وكالة أنباء الجنوب [5].

وتعمل السلطات الأمنية في محافظة حضرموت على اعتقال كل من يخالفها الرأي، أو ينتقدها، عبر الوسائل الإعلامية، أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ففي نهاية ديسمبر، تعرضت الإعلامية هالة باضاوي للاعتقال على خلفية عملها الإعلامي، واتهامها بأعمال تخريبية وعدائية وإخفائها في سجن الاستخبارات العسكرية، قبل أن تسمح لأسرتها بزيارتها لمرة واحدة فقط، ومن ثم نقلها للسجن المركزي بطريقة غير قانونية ومخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية، كما تم اقتحام منزل أسرتها وترويع ومصادرة هواتف أسرتها.

وكان قد تم اعتقال الإعلامي والمصور عبدالله بابكير بتهم كيدية وإيداعه السجن لمدة عام، وبعد أن تم تحويل قضيته للمحكمة تمت تبرأته من جميع التهم الموجهة إليه.

كما تم اعتقال ثلاثة إعلاميين هم معتز النقيب وهالة محمد وزكريا محمد أثناء تغطيتهم إحدى المسيرات السلمية المطالبة بتحسين الوضع المعيشي في المحافظة.

في حضرموت، أيضًا، تتم محاكمة الصحفيين عوض كشميم، وصبري بن مخاشن غيابيًا أمام محكمة غير مختصة بقضايا الصحفيين، وأقدمت النيابة على استدعاء الصحفي عبدالله الشادلي بسبب عمله الصحفي [6] .

وفي تعز بات العمل الإعلامي صعبًا حيث شهدت هذه المحافظة خلال العام 2021 اعتقال عدد من النشطاء الذين ينتقدون السلطات الأمنية والعسكرية بالمحافظة.

كما أقدمت كلية الآداب بجامعة تعز على إلغاء التعاقد مع الصحفي عارف الأتام على خلفية ما تضمنه المنهج من معلومات، بالإضافة إلى محاسبته على منشوراته ومواقفه في وسائل التواصل الاجتماعي التي اعتبرتها منشورات مسيئة للحكومة الشرعية ومسؤوليها.

في الجامعة، أيضًا، تعرّض الدكتور منصور القدسي رئيس الدائرة الإعلامية بجامعة تعز لحملة تحريض بسبب تصريحاته لإحدى القنوات الفضائية واتهامه بالخيانة.

وتعرّض الصحفي إبراهيم الحصيني للاعتقال أثناء تصويره أحد السجناء في سجن إدارة أمن مديرية الشمايتين، وتم تحويله إلى سجن الاستخبارات العسكرية بحجة كتاباته الصحفية التي انتقد فيها الوضع الأمني بمديرية الشمايتين.

إضافة لذلك، تعرّض عدد من الصحفيين للملاحقة من السلطات الأمنية بمحافظة تعز بطرق غير قانونية، وشرّدوا من منازلهم وأسرهم خوفًا من الاعتقال من بينهم الصحفي نائف الوافي والصحفي طه صالح.

وتعرض مجموعة من الصحفيين للمضايقات والاعتقال أثناء تصويرهم لقطات داخل المدينة، وتعرض الصحفي عمران فرحان للاعتداء بقوة السلاح من قبل مسلحين يقودهم عبد الملك نصر الفهيدي أثناء تصويره لصلح عرفي بين مسلح وجهة حكومية.

كما تعرض المصور الصحفي نائف الوافي للتهديد المباشر بالقتل من قبل أحد الجنود أثناء تصوير مظاهرة، قمعتها السلطات، ووجه جندي أمرًا مباشرًا للمصور بغضب: « اغلق الكاميرا أو سأقتلك [7].»

يتم ارتكاب تلك الانتهاكات لحرية التعبير في ظل غياب أو ضعف أداء للقضاء في بعض مناطق النزاع وانحيازه وتسييسه في مناطق أخرى.

5 مرصد الحريات الإعلامية
6 مرصد الحريات الإعلامية
7 مرصد الحريات الإعلامية

المحاكمات الصورية لقمع حرية التعبير

تمثل المحاكمات الصورية للإعلاميين وأحكام الإعدام أبرز أشكال التضييق على حرية التعبير، فجميع هذه المحاكمات تمت بشكل غير قانوني، وبعيدًا عن إجراءات العدالة المتعارف عليها في سير التحقيقات وجلسات المحاكمة، لم يحصل خلالها الكثير من الصحفيين -إن لم نقل الأغلبية- على لقاء محاميهم، باستثناء بعض اللقاءات أثناء جلسات التحقيقات والمحاكمة، إلى جانب تعرضهم للتهديدات.

حيث تم محاكمة واستجواب 15 صحفيًا خلال العام 2021م من قبل نيابات وأقسام شرطة في عدد من المحافظات اليمنية، جميع هذه المحاكمات تمت في إطار محاكمات وإجراءات مسيسة، تفتقر لأبسط القواعد والإجراءات القانونية، ناهيك عن عدم دستورية وقانونية المحكمة ذاتها، ومخالفة للقوانين والمواثيق الدولية التي تضمن للصحفيين حرية الرأي والتعبير، حيث تم استئناف محاكمة أربعة صحفيين وهم عبدالخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد وتوفيق المنصوري، بعد ما يقارب العام من إصدار أحكام إعدام بحقهم على خلفية عملهم الصحفي.

كما عملت جماعة الحوثي على استجواب صحفيين عرفوا بولائهم لها، وعملوا في مناطقها، ولوسائل تابعه لجماعة الحوثي، أو وسائل إعلامية خارجية موالية لها.

كما استدعت شرطة دار سعد بمحافظة عدن الصحفي صالح العبيدي، واتهمته بالتشهير على خلفية أحد التقارير الصحفية حول فساد مؤسسة الصرف الصحي، ويَمثُل الصحفي عبدالله الشادلي أمام النيابة بمحافظة حضرموت على خلفية كتابته لأحد التقارير الصحفية التي وضّح فيه تدهور التعليم الجامعي، أما الصحفيان عوض كشميم، وصبري بن مخاشن، فيتعرّضان للمحاكمة غيابيًا أمام المحكمة الجزائية بمحافظة حضرموت.

واستدعت نيابة شرق محافظة إب الابتدائية الصحفي ورئيس تحرير صحيفة اللواء المستقلة وليد هشام السادة ومقرها صنعاء للاستجواب، واتهامه بالتحريض على خلفية نشر قضايا فساد لقيادة المكتب التنفيذي والأجهزة الأمنية على الرغم من عدم اختصاصها.

صحفيون مخفيون قسرا

يُستخدم الإخفاء القسري للأشخاص وسيلة لبث الرعب بين أفراد المجتمع، ذلك أن الشعور بانعدام الأمن والخوف الناجم عن الإخفاء القسري لا يتوقف عند أقارب الضحايا فحسب، بل يطال التجمعات المحلية والمجتمع بأكمله.

يعد الإخفاء القسري جريمة بموجب القانون الدولي، وعادة ما يحدث هذا النوع من الانتهاكات خلال النزاعات والحروب الداخلية.

وفي حين تتركز قائمة الأهداف المتعارف عليها عالميًا لضحايا الإخفاء القسري على المدافعين عن حقوق الإنسان، وذوي الأشخاص الذين اختفوا بالفعل، والشهود الرئيسيين والمحامين، فإن الصحفيين في اليمن أصبحوا على رأس تلك القائمة كما يبين واقع الحال في البلد.

وشهدت سنوات الحرب في اليمن تعرض عدد من الصحفيين لعمليات إخفاء قسري نفذتها

مختلف أطراف الصراع في انتهاك واضح للمواثيق والمعاهدات الدولية.

ويعد الصحفيان يونس عبدالسلام، ووحيد الصوفي المخفيان في سجون الحوثي، ومحمد المقري المخفي في سجن تنظيم القاعدة أثناء سيطرتهم على مدينة المكلا محافظة حضرموت العام 2015م ، ورأفت رشاد الذي تم إخفائه قسرا قبل الافراج عنه في عدن، وهالة باضاوي في حضرموت بعض نماذج هذا النوع من الانتهاكات التي شهدتها اليمن.

صحفيون يقبعون في السجون

رصد مرصد الحريات الإعلامية في اليمن 13 معتقلًا من الصحفيين خلال سنوات الحرب، وهم يتوزعون بحسب ساحات الصراع كالتالي:

> **11** صحفيًا معتقلًا في سجون جماعة الحوثي، مر على البعض منهم أكثر من 6 أعوام، تعرضوا خلالها للإخفاء القسري، والتعذيب، ومنعت عنهم الزيارات، كما منعوا من العرض على الأطباء في حالات إصابتهم بالأمراض.

> **1** في سجون الحكومة المعترف بها دوليًا، وتحديدًا، في محافظة حضرموت وهي الصحفية هالة باضاوي.

> **1** في سجون تنظيم القاعدة، وهو الصحفي محمد المقري، ولم يُعرف مصيره منذ عام 2015م.

وفي الوقت الذي يخضع الصحفيون الخارجون من سجون الحوثي للعلاج جراء حالتهم الصحية والنفسية السيئة، يُجمع جميع الخارجين من سجون مختلف أطراف الصراع على الصمت، ورفض مشاركة ما تعرضوا له في تلك السجون؛ خوفًا على حياتهم من ناحية، ومن تعريض أهاليهم للخطر من ناحية ثانية.

الجهة	العدد	المدة الزمنية
سجون جماعة الحوثي	11	6 سنوات
سجون الحكومة	1	اقل من سنة
سجون القاعدة	1	7 سنوات

تهم كيدية تصل للإعدام

خلال العام 2007 كانت جماعة الحوثي تنشط بكادرها القانوني ومثقفيها؛ في سبيل حشد الرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين؛ لإدانة تهمة "التخابر مع دول أجنبية"، باعتبارها تهمًا مفبركة وكيدية ومسيّسة حد وصف الجماعة حينها، كما ظلت حينها تطالب بإغلاق المحاكم الجزائية المتخصصة كونها غير دستورية.

كان ذلك إبان محاكمة نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح للمرجعيتين الديلمي ومفتاح المحسوبين على جماعة الحوثي، أما اليوم فقد تغيّر الأمر حيث باتت الجماعة ذاتها تستخدم ذات المحاكم غير الدستورية، وذات التهم الكيدية المفبركة المسيّسة كما وصفتها آنذاك، ضد صحفيين مدنيين مستقلين.

حين يغيب القضاء المستقل القادر على إنفاذ القانون تصبح المؤسسة القضائية التابعة للأجهزة التنفيذية واحدة من وسائل القمع التي تستخدمها السلطة لقمع مواطنيها، وتكميم أفواه الصحفيين، وتقييد حركة الناشطين.

وفي تكريس مباشر ومتكرر لاستخدام القضاء كعصًا غليظة ضد حرية الرأي والتعبير، قدّمت أطراف الصراع في اليمن 15 صحفيًا للمحاكمة والاستجواب أمام نيابات وأقسام شرطة في عدد من المحافظات.

ولأن الجهاز القضائي لا يمثل مؤسسة مستقلة صار من السهل على حكومات الأطراف تسييس القضايا والمحاكمات حيث خضع صحفيون لمحاكمات في محاكم غير دستورية تُعرف بالمحاكم الجزائية المتخصصة (أمن دولة) وترافقت تلك المحاكمات مع إجراءات تفتقر لأبسط القواعد والحقوق القانونية التي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية التي تضمن للصحفيين حرية الرأي والتعبير [8].

من ذلك على سبيل المثال: استئناف محاكمة أربعة صحفيين في صنعاء هم عبدالخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري بعد ما يقارب العام من إصدار أحكام إعدام بحقهم على خلفية عملهم الصحفي.

> كما أقدمت جماعة الحوثيين على استجواب صحفيين عُرفوا بولائهم لها، وعملوا في مناطقها، ولحساب وسائل تابعة للجماعة الحوثية، أو وسائل إعلامية خارجية صديقة وداعمة للجماعة.. وفي مناطق أخرى من اليمن تعمل السلطات الأمنية والقضائية على استجواب صحفيين على خلفية قضايا نشر.

في ذات المحافظة يتعرض الصحفيان عوض كشميم وصبري بن مخاشن للمحاكمة غيابيًا أمام المحكمة الجزائية.

وفي محافظة إب استدعت النيابة الابتدائية لشرق المحافظة الصحفي وليد هشام السادة رئيس تحرير صحيفة اللواء المستقلة التي مقرها صنعاء للاستجواب واتهامه بالتحريض [9].

8 مرصد الحريات الإعلامية
9 مرصد الحريات الإعلامية

تشريعات تنتهك حرية الإعلام

يكفل الدستور اليمني الصادر عام 1994، الحق في حرية التعبير حيث تنص المادة 41 منه: "تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون [10].

كما يكفل قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم (25) لسنة1990، حرية الصحافة والفكر وإصدار الصحف والمجلات. كما في المواد (3،14،16،33) [11].

غير أن هذه الضمانات الدستورية والقانونية ليست معززة بقضاء مستقل فاعل قادر على إنفاذ مضمون النصوص الدستورية والقانونية في هذا المجال، ما فتح الباب أمام حدوث ممارسات تعسفية ضد حرية الرأي والتعبير، حيث استغلت السلطات على مدى سنوات عديدة، عبارة "في حدود القانون" الواردة في المادة الدستورية المشار إليها لفرض قيود مفرطة على حرية التعبير باستخدام كل من القانون الجنائي، ومجموعة من الممارسات القمعية.

وتعمل هذه الممارسات على تعزيز المخاوف لدى الصحفيين والمحررين والدفع بهم نحو تكثيف الرقابة الذاتية، على حساب الخطاب الموجه للرأي العام والمصلحة العامة.

وعلى الرغم من كون اليمن من الدول التي صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلا إن ثمة فجوات في النصوص القانونية والممارسات ما تزال تقيّد تلك الحقوق.

يقول تقرير " اليمن: حرية التعبير في حال الخطر- كانون الثاني ٢٠٠٨" الصادر عن المادة ١٩، إن "نصوص القانون والدستور في اليمن تعد مبادئ إيجابية لكنها لم تجد طريقها للتطبيق والممارسة [12]. "

ويقصد بغياب التطبيق التشريعي: عدم وجود إجراءات معترف بها لطلب الوصول إلى السجلات الرسمية، أو مهلة للإجابة عن تلك الطلبات."

كما لا توجد مقاييس محددة قانونًا للإقرار بالإذعان إلى هذه الطلبات أم لا، فيما يفتقر الطالب حقًا مضمونًا بالاستئناف في حال لم يتم الاستجابة على طلبه بشكل ملائم."

10 دستور الجمهورية اليمنية الصادر العام 1994
11 قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم (25) لسنة1990
12 تقرير " اليمن: حرية التعبير في حال الخطر- كانون الثاني ٢٠٠٨" الصادر عن المادة ١٩

قانون العقوبات

يَحُدّ قانون العقوبات اليمني من ممارسة حرية التعبير حيث يضع محددات فضفاضة مثال "في مصلحة الأمن القومي" أو "ضمن حدود القانون"، كما يتضمن القانون لائحة بعدة جرائم خطابية، مثال الارتداد عن الدين الذي يحاكم بالإعدام (المادة ٢٥٩) [13].

وبحسب تقرير (المادة19)، تحتوي التشريعات والقوانين في اليمن المتعلقة بحرية الصحافة وحرية التعبير موادًا تنتهك التزامات اليمن الدولية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

حيث تتعارض القيود الواردة في كل من قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات مع التزامات اليمن التعاهدية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [14].

وتكفل (المادة19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدّق عليه اليمن في عام 1987، الحق في حرية التعبير، وتسمح بالحد منها فقط حيثما ينص القانون على ذلك وأن يكون القيد ضروريًا لـ"احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم" أو "لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة [15].

وكانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي هيئة من الخبراء المستقلين تقدم تفسيرات رسمية مُلزمة لمواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كانت أكدت على أن القوانين التي تحد من حرية التعبير "يجب أن تكون دقيقة بما فيه الكفاية وليست فضفاضة، موضحة أنه "يجب أن ينص القانون على توجيهات كافية للمكلفين بتنفيذه؛ لتمكينهم من التحقق على النحو المناسب من أنواع التعبير التي تخضع للتقييد وتلك التي لا تخضع لهذا التقييد" [16].

وبرغم وجود عدة مبادرات إصلاح قانوني في اليمن خلال سنوات سابقة، بما في ذلك مبادرة تعديل قانون الصحافة والمطبوعات، لم يتم سن أية تعديلات حتى العام 2022.

إجراءات تعسفية لقمع حرية التعبير

إلى جانب ما يضعه قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 1995 من مرسوم بطريقة غامضة حول أنواع الأخبار التي يمكن نشرها، واستخدام السلطات المتعاقبة (المادة 103) لفرض رقابة على الصحافة المستقلة، وبسبب حالة الحرب التي يمر فيها البلد فقد ارتفع منسوب الممارسات التعسفية والانتهاك في حق وسائل الإعلام والصحفيين من خلال مراسيم غير معلنة أو تحت ما يوصف بمفهوم "إعادة تنظيم الإعلام".

13 «مهنة خطرة على الحياة» -الاعتداءات على الصحفيين في ظل حكومة اليمن الجديدة – هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/ar/node/256453/printable/print_2013-

14 المصدر السابق

15 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد في 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966))، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، المادة 19

16 مصدر تقرير «مهنة خطرة»

شهدت المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثيين ممارسات مشددة على حرية الرأي والتعبير، وضد الصحفيين والمصورين خلال الفترة الأخيرة، تمثلت في منع الصحفيين من الظهور على وسائل إعلام أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة من سلطة الجماعة، كما حدث للصحفي محمد شبيطه، كما منعت الجماعة الصحفيين من التصوير لأية تقارير صحفية وتلفزيونية بل وحتى التقاط صور شخصية دون تصريح مسبق من قبل وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة الجماعة.

وتُصعّب تلك الإجراءات على الصحفيين الذين يعملون على إعداد تقارير صحفية نشر موادهم الصحفية بأسمائهم الحقيقية حيث باتوا يلجؤون للكتابة تحت أسماء مستعارة؛ خوفًا على حياتهم ما يتسبب في ضياع حقوقهم الفكرية وجهدهم الصحفي [17].

وفي جنوب البلد اتخذت هيئة الإعلام الجنوبي وهي كيان جديد تأسس في مايو 2021 بقرار صدر عن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي ، مجموعة من التدابير غير القانونية والمقيدة لحرية الرأي والتعبير تمثلت في الطلب من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وكذا المراسلين للقنوات والصحف العربية والدولية ، التسجيل واستخراج تصاريح عمل من مكاتبها في العاصمة الموقتة عدن.

وتضاف ممارسات الهيئة إلى قائمة الانتهاكات التي تستهدف الصحافة والصحفيين في اليمن لجهة استهداف الوسائل التي لا تتفق وتوجهات المجلس الانتقالي الذي تتبعه الهيئة.

وكانت الهيئة منعت في قرار لها مراسلي القنوات العربية والدولية والمحلية من عمل برامج أو لقاءات إلا بعد استخراج تصريح رسمي من مكتب إعلام المحافظة، إلا إن وزير الإعلام وجه بوقف ذلك القرار.

17 مرصد الحريات الإعلامية - https://marsadak.org/

إفلات من العقاب

أن يقوم أحدهم بالتصرف في وجود شكل من أشكال الحصانة، هذا يعني بأنه لن يكون هناك عواقب لتصرفاته التي قد تتمثل في التخويف والتهديد أو الاعتداءات والقتل، فجميعها تمر دون عقاب.

عشرات من الفنانين، المدونين، والنشطاء، والصحافيين في اليمن تعرضوا للمضايقات، والتهديد، والتعذيب، والترهيب، والحبس، والقتل فقط لأنهم مارسوا حقهم الأساسي من حقوق الإنسان وهو التعبير بحرية، وفي معظم الأحيان لم يُحاسب مرتكبو تلك الأعمال.

إنها ثقافة الإفلات من العقاب بحسب ايفكس حيث يتشوه توازن المجتمع بشكل كبير [18].

وتتسبب ثقافة الإفلات من العقاب في خنق النقد الاجتماعي والحد من طرح الأسئلة الصعبة، مخافة التعرض للانتهاك والعنف من قبل من يسعون إلى منع ممارسة الحق في التعبير، ومن ثم مرور هؤلاء المعتدين دون عقاب، وهذا ما يحدث في هذا البلد الذي تتعدد فيه الجماعات ودوائر الاستقطاب وأعمال الملاحقات والعنف المتكرر ضد الصحفيين والمبدعين "غير الموالين" للأطراف ومرور تلك الأعمال دون عقاب.

الأمر الذي يترك تداعيات سيئة كأن يسلب الناس حقهم في الحصول على معلومات دقيقة، وحقهم في ممارسة حرية التعبير، والحد من مقدرتهم على المشاركة الكاملة في صنع القرار المجتمعي، وجميعها عناصر مرتبطة بالممارسة الديمقراطية.

لقد ساهم الإفلات من العقاب في اليمن في تعريض مساحة واسعة من المعارضين، والصحفيين، والفنانين للقمع، والانتهاك، وعرض المجتمع للشائعات، والمعلومات المغلوطة، وصعب من شأن الحصول على المعلومات الدقيقة في مختلف ساحات الصراع.

بطالة وتشرد

أدت الحرب في اليمن إلى إخراج قطاع واسع من الصحفيين من مربع الوظيفة والعمل بالقطعة إلى رصيف البطالة لأسباب تعددت بين إغلاق وتجريف وسائل الإعلام المناوئة للأطراف، وبين الهروب من الملاحقات، وبين النزوح أو الهجرة؛ خوفًا على الحياة إلى جانب الصمت خوفًا من الإخفاء والاعتقال الأمر الذي حول حياة معظم الصحفيين المهنيين والمستقلين وكذلك الصحفيين الذين كانوا يعملون لحساب وسائل إعلام رسمية، أو معارضة حول حياتهم وحياة أسرهم إلى مأساة ماثلة للعيان.

نزوح الصحفيين اليمنيين وتشردهم خارج حدود البلاد عملية مستمرة، غير إن مصادر التوثيق شحيحة، ولعل من أبرز جهود التوثيق في هذا الاتجاه تقريرًا بعنوان " الصحفيون اليمنيون.. 3 أعوام من التشرد والنزوح" أصدره مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في مايو ٢٠١٨.

التقرير كشف أن حالة التشرد والتهجير القسري التي تعرض لها الصحفيون اليمنيون في تلك المرحلة تعد الأكبر في تاريخ اليمن [19].

18 موقع ايفكس - https://ifex.org/ar/campaigns/no-impunity/what-is-impunity/
19 الصحفيون اليمنيون.. ٣ أعوام من التشرد والنزوح ٢٠١٨- تقرير مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي http://economicmedia.net/?p=1481

وبحسب التقرير فقد شردت الحرب أكثر من ٤٠٠ صحفي يمني على الأقل واضطروا للانتقال إلى مناطق أخرى سواء داخل اليمن أو في الخارج حفاظًا على حياتهم وهروبًا من الملاحقات والانتهاكات.

التقرير ركّز على أعضاء نقابة الصحفيين البالغ عددهم ٧٢٦ صحفيًا وصحفية، وتوصل تحليله إلى خارطة تواجد الصحفيين بأن العاصمة اليمنية صنعاء كانت المنطقة الأكثر طردًا للصحفيين؛ نظرًا لحجم الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون هناك بنسبة 86% من إجمالي عدد الصحفيين المشردين داخل اليمن وخارجه، تلتها محافظة تعز بنسبة 5%، ومحافظة عدن 3%، ثم الحديدة بنسبة 2%، ومحافظة حضرموت بنسبة 1% من إجمالي عدد الصحفيين المشردين.

التقرير أشار إلى إن ما نسبته 30% من الصحفيين الذين أجبروا على ترك منازلهم، نزحوا إلى مناطق داخل اليمن، ونزح 70% من الصحفيين الذين تم الحصول على معلومات عنهم إلى خارج اليمن، بعد تزايد الانتهاكات ضد الصحفيين من مختلف الأطراف.

كما بلغ عدد الصحفيين الذين نزحوا إلى مصر 32 % من إجمالي الصحفيين المشردين، تلتها المملكة العربية السعودية 28%، ثم تركيا بنسبة 10%، وتوزع ما نسبته 28% بين الإمارات والجزائر والسودان وألمانيا والكويت والسويد وأمريكا وسويسرا وعمان وفرنسا وقطر ولبنان وبريطانيا وماليزيا.

في الداخل، شكلت مدينة عدن أكثر المناطق جذبًا للصحفيين المشردين من مناطق مختلفة في اليمن، بلغ نسبة الصحفيين الذين لجأوا إليها 30 % من إجمالي عدد الصحفيين النازحين، تلتها محافظة تعز بنسبه 28%، ثم محافظة مأرب بنسبة 16%، وتوزعت بقية النسب بين محافظة الحديدة وصنعاء وإب وشبوة وذمار.

تفشي الشائعات

في أجواء النزاع، يحتاج الجمهور معرفة حقيقة ما يدور حوله، لكنه قد لا يحصل عليه، ذلك أن الأجواء الضبابية توفر البيئة الملائمة لانتشار الشائعات ، كما ان ضعف فرص تأهيل الصحفيين اليمنيين على كيفية التحقق من المعلومات ومواجهة الشائعات يجعلهم ينساقون بحسن نية خلف تلك الشائعات وزيادة انتشارها .

ففي العام الماضي، رصدت مجموعة من منصات التحقق التي أنشأت حديثا ما يزيد عن اربعمائة إشاعة وخبر مضلل في مختلف الموقع ومنصات التواصل الاجتماعية.

> 459 إشاعة وخبر مضلل رصدتهم منصتي «صدق « و « حقيقة « اليمنيتين خلال العام الماضي 2021

ومع سعى أطراف الصراع الحثيث إلى تغيير الحقائق للحصول على مكاسب أعلى من ناحية، وكسب تعاطف الجمهور من ناحية أخرى، فقد ظهرت مؤخرًا عدد من المنصات المتخصصة في محاربة الشائعات منها: منصة حقيقة – منصة صدق اليمنية – المشاهد نت – منصة تفنيد وكلها منصات فاعلة في مواجهه الشائعات والأخبار المضللة.

تهديد رقمي متزايد

بحكم طبيعة عملهم يستخدم الصحفيون حسابات متنوعة على شبكة الإنترنت، تتضمن معلومات تتعلق بالعمل، ومعلومات شخصية حول أنفسهم وزملائهم وعائلاتهم ومصادر معلوماتهم، ومن شأن حماية هذه الحسابات عن طريق إعداد نسخ احتياطية للمعلومات وإزالتها من الحسابات العامة بصفة منتظمة أن يساعد في حماية البيانات.

حيث يتعيّن على الصحفيين أن يحموا أنفسهم ومصادر معلوماتهم، ويمكنهم فعل ذلك من خلال مواكبة آخر أخبار وتحديثات وبرامج وتطبيقات الأمن الرقمي، وكذا معرفة آخر التهديدات في الفضاء الرقمي من قبيل القرصنة والتصيّد والمراقبة.

كما يجدر بالصحفيين أن يفكروا في المعلومات التي تخضع لمسؤوليتهم، وتقدير ما الذي يمكن أن يحدث إذا وقعت في أيدي جهات مناوئة، وأن يتخذوا إجراءات للدفاع عن حساباتهم وأجهزتهم الإلكترونية واتصالاتهم وأنشطتهم على شبكة الإنترنت.

وقد عملت لجنة حماية الصحفيين على إعداد مجموعة من أدوات الحماية والأمن الرقمي التي يمكن أن يستفيد منها الصحفيون.

كل ذلك مهم وضروري لكن المشكلة الأكثر تعقيدًا حين لا يمتلك الصحفيون القدر الكافي من المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للتعامل مع كل تلك الإجراءات التي تتحدث وتتطور بشكل مستمر في حين أن أبجديات التعامل معها ما تزال بعيدة عن كثير من الصحفيين كما هو الحال في اليمن.

يفتقر الصحفيون في اليمن إلى فرص التدريب والتأهيل في مجال الأمن الرقمي وحماية البيانات رغم أن معظم أنشطتهم تتم على الشبكة العنكبوتية الأمر الذي يجعلهم أهدافًا سهلة للجرائم الإلكترونية.

نضال مستمر

حتى العام 2010 شهد اليمن حالة من التضامن والتماسك للجسم الصحفي حيث نظم الصحفيون اليمنيون على اختلاف أطيافهم، ومحافظاتهم، ووسائلهم بين رسمية ومعارضة ومستقلة حملات تضامن واسعة مع زملاء لهم تعرضوا لانتهاكٍ ما من قبل الدولة أو جهة ما رسمية أو غير رسمية.

إلا إن انقسام المشهد الإعلامي جزئيًا بعد العام2011، وكليًا بعد العام 2015، تسبب في تمزيق روابط المهنة إلى حد كبير، وصار التضامن مع الصحفيين محدودًا؛ بفعل تنامي وتوسع جهات وأساليب وأدوات التصنيف والقمع التي يمكن أن يتعرضون لها من قبل أطراف الصراع المختلفة، والجماعات الموالية لها، ودوائر الاستقطاب والتمويل الخارجية.

يعيش الصحفيون في اليمن في ظل الأوضاع الحالية تحت المجهر من قبل أدوات الأطراف الرقابية ما يجعل كل تحركاتهم مرصودة بدقة، الأمر الذي بات معه الخوف سمة مشتركة.

ويتنوع الخوف هنا بين الخوف من محاكمات صورية، أو عبر محاكم غير دستورية، أو من الاعتقال، والإخفاء القسري، أو من استغناء الوسيلة عن الصحفي والزج به في رصيف البطالة، أو التهديد والترهيب وجميعها تصدر من أدوات وجهات متعددة لديها القدرة على فعل ذلك والإفلات من العقاب.

20 مجموعة أدوات الأمن الرقمي – الشبكة الدولية للصحفيين https://cpj.org/ar/2020/01/post-550/

دور نقابة الصحفيين

في العام 2004عقدت نقابة الصحفيين اليمنيين مؤتمرها العام، وانتخب الأعضاء قيادة جديدة ولأن الظروف والأجواء العامة في البلد أخذت تتغير بسرعة لم تتمكن النقابة من عقد مؤتمرها التالي فضلت ذات القيادة تمارس العمل خارج فترة الصلاحية المفترضة.

ومنذ العام 2011 بدأ مجلس النقابة في التحول إلى مقاعد خالية؛ حيث شغل الوكيل الأول للنقابة رئاسة مكتب قناة الجزيرة والتوجه للإقامة في دولة قطر، ثم تعيّن أمين عام النقابة وزيرًا للثقافة في الحكومة اليمنية السابقة، ما أدى إلى إفراغ دائرة القرار في النقابة التي لم يتبقَّ منها غير سكرتارية لجنة الحقوق والحريات التي تحاول المنافحة عن حقوق الصحفيين في ظل أوقات صعبة وعصيبة من خلال البيانات والمناشدات.

ويقيم رئيس لجنة الحريات في جنيف بسويسرا بعد مغادرته البلد للحفاظ على حياته المهددة أيضًا، في حين تعمل اللجنة بأعضائها في صنعاء في ظل حالة قمع غير مسبوقة، وتهديدات مصدرها فوهات البنادق من قبل جماعة الحوثيين المسيطرة هناك.

كل ذلك جعل الصحفيين اليمنيين في حالة انكشاف غير مسبوقة من ناحية نيل حقوقهم المسلوبة، أو لجهة ما يتعرضون له من قمع، وتنكيل، واعتقال، وإخفاء، ومحاكمات غير قانونية حسب تقييم منظمات محلية ودولية كالأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش على سبيل المثال التي أدانت المحاكمات الصورية التي تعرّض لها أربعة صحفيين وحُكم عليهم بالإعدام.

ظاهرة الإعلام المهاجر

يحتاج الإعلام إلى مساحة واسعة؛ كي يتنفّس الكثير من الحرية والديمقراطية، وهي البيئة الصحية لإعلام مهني ينقل الحقيقة ويزود الجمهور بالمعلومات المدققة.

القليل من الحرية والديمقراطية يمثل قيدًا للإعلام بل وحصارًا خانقًا لوسائله وصحفييه، فكيف سيبدو المشهد عند غياب تلك الشروط والحلول محلها لأدوات القتل والقمع والاختطاف والسجون.

مع بدء سيطرتها على الوضع في صنعاء كان إغلاق وسائل الإعلام غير الموالية، أو التابعة لها أول ما اتجهت إليه جماعة الحوثي، حيث قامت بإغلاق القنوات المحلية، ومكاتب القنوات العربية والدولية غير الصديقة ووقف تراخيص وإغلاق الصحف والمجلات ونهب مكاتبها وملاحقة صحفييها.

نتج عن تلك الإجراءات هروب الصحفيين بحياتهم إلى الخارج وتبعه انتقال عدد من القنوات التلفزيونية المحلية إلى خارج الحدود أيضًا؛ لينشأ ما يُعرف بالإعلام اليمني المهاجر.

تحتاج الوسائل الإعلامية المهاجرة إلى التمويل اللازم؛ للاستمرار غير إن للتمويل في كثير من الأحيان شروطه التي يحدث أن تتصادم ومبادئ المهنة كالتحول مثلًا نحو التضليل والتحيّز؛ للبقاء قيد العمل.

وبالرغم من أن للتمويل الخارجي أجندته وأهدافه التي لا شك ستكون حاضرة لدى ذهنية

العاملين في تلك الوسائل إن لم يكن على طاولة التحرير، يبذل الصحفيون في بعض تلك الوسائل جهودًا كبيرة من أجل أن يتمكنوا من تقديم خدمة مهنية بالقدر المتاح، في حين تنساق وسائل أخرى خلف شروط التمويل وأهواء الممول.

كل ذلك تسبب بشكل أو بآخر في تزويد الجمهور بقدر كثيف من الإعلام المسموم، والمعلومات غير الدقيقة، والممارسات الإعلامية المظللة والمتحيزة والمؤججة للنزاع لدرجة بات معها المواطن اليمني لا يدري بمن يمكن أن يثق.

تعمل قنوات تلفزيونية مثل بلقيس ويمن شباب من تركيا، وتعمل قناة سهيل من السعودية، فيما تعمل قنوات اليمن اليوم والجمهورية من مصر، وتعمل قناة الغد المشرق من الإمارات، ولكل بلد مستضيف ممول، أو بلد مستضيف وآخر ممول، أجندته وتصوراته الذهنية حول اليمن وسيكون عدم مراعاة ذلك مدعاة لدخول الوسيلة وصحفييها في دوائر لا متناهية من التعب، إضافة إلى كون الوسائل مملوكة إما لأطراف في الصراع أو لأجنحة بعينها داخل تلك الأطراف ما يزيد من تعقيدات المشهد الإعلامي القادم من خارج الحدود أيضا.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى تلك الزاوية الإيجابية التي تصدر عن الإعلام المهاجر حيث تجد هذه الوسائل مساحة أوسع في الخارج رغم كل ما قد تتعرض له من عوائق وصعوبات ما يمكنها من إيراد وجهات نظر متعددة ومحاولة تغطية الحدث من جميع جوانبه بخلاف الإعلام المحلي الذي غاب ما يغطي من اتجاه واحد بسبب الانقسام والتصنيف الحادث بسبب حالة الحرب والصراع الدائرة في البلد.

الفصل الثاني

انتهاكات ضد حرية الصحافة وحرية التعبير

الملخص التنفيذي

رصد تقرير الانتهاكات للحريات الإعلامية في اليمن خلال العام 2021م، عدد 86 حالة انتهاك ضد أفراد (صحفيين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي)، ومؤسسات إعلامية، حيث تم جمع البيانات والمعلومات في هذا التقرير من خلال فريق مهني من الراصدين يتبعون مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، يتواجدون في 5 محافظات رئيسية [21].

وتركزت حالات الانتهاكات التي وثقها "مرصد الحريات الإعلامية" في محافظات صنعاء، تعز، عدن، حضرموت، مأرب، إب، عمران، وشبوة.

ويعتمد الراصدون في جمع البيانات على منهجية الاتصال المباشر بالضحايا، أو شهادات أقاربهم، أو عبر وسائل الإعلام، أو من خلال البلاغات التي تقدم بها الضحايا، أو أقاربهم إلى مرصد الحريات الإعلامية، من ثم يعمل فريق الرصد على المراجعة والتحقق من جميع البيانات والمعلومات المرصودة من خلال آلية تحقق تشمل ما لا يقل عن 3 مصادر مختلفة.

وتوزعت الانتهاكات التي سجلها المرصد خلال العام 2021، ضد أفراد (صحفيين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي)، توزعت بين حالات قتل و إصابة و اعتقال و اعتداء و تهديد ومحاكمة واستجواب عدد من الصحفيين من قبل نيابات وأقسام شرطة و نزوح عدد من الصحفيين من مساكنهم بسبب توسع الحرب الى جانب حالات اقتحام ونهب وإيقاف مؤسسات إعلامية، و بقية الانتهاكات توزعت بين اقتحام منازل، ونهب، وتحريض، وفصل تعسفي.

حيث تضاعفت المخاطر على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والراصدين إذ بلغ التوجس ذروته، ومارست جميع أطراف الصراع انتهاكات مستمرة وبدرجات متفاوتة فأصبحت المناطق التي تحت سيطرة جماعة الحوثي خالية تمامًا من الوسائل الإعلامية المستقلة والحزبية، وغاب عنها التنوع الإعلامي الذي كانت تتمتع به اليمن في كثير من مدنها.

وتتصدر جماعة الحوثي قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن ، تلتها أطراف تابعة للحكومة اليمنية ، ثم أطراف تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، ثم قوات طارق صالح، واخرى مارسها متنفذين، وانتهاكات سُجّلت ضد مجهولين، وانتهاك آخر ضد ناشطين.

21 إن البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعني أن جميع الانتهاكات قد تم رصدها، بل إن هناك انتهاكات يخشى ضحاياها الإبلاغ عنها لمخاوف من حدوث تبعات أشد خطورة عليهم من قبل المنتهكين.

الانتهاكات ضد حريات التعبير في اليمن

خلال عام ٢٠٢١م

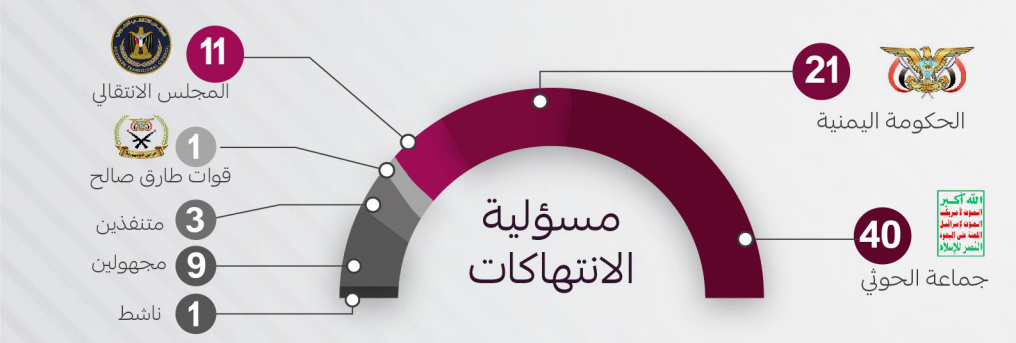

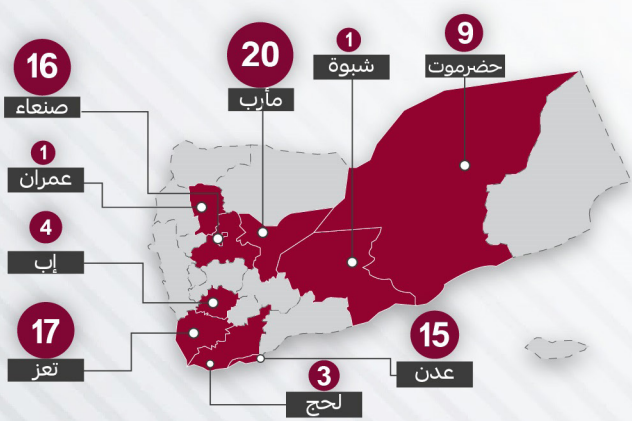

مناطق الانتهاكات

أنواع الانتهاكات

سجل التقرير، خلال العام الماضي، 86 حالة انتهاك، منها 81 حالة انتهاك مورست ضد أفراد (صحفيين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي)، وبنسبة 94% من إجمالي الانتهاكات المسجلة، و5 حالات انتهاك مورست ضد وسائل إعلامية وبنسبة 4%.

توزعت الانتهاكات بين 4 حالات قتل، و6 حالات إصابة، و18 حالة اعتقال، و9 حالات اعتداء، و13 حالة تهديد، و15 حالة محاكمة واستجواب من قبل نيابات وأقسام شرطة، و12 حالة نزوح، و5 حالات اقتحام ونهب وإيقاف مؤسسات إعلامية، و4 حالات انتهاك توزعت بين اقتحام منازل، ونهب، وتحريض، وفصل تعسفي.

كما تعرّضت 5 مؤسسات إعلامية خلال العام الماضي 2021م لانتهاكات مختلفة منها 3 انتهاكات مارسها مسلحو المجلس الانتقالي الجنوبي، وهي اقتحام والاستيلاء على مكتب وكالة الأنباء اليمنية سبأ بمدينة عدن، وتغيير اسمها لوكالة أنباء عدن، واقتحام مقر إذاعة بندر عدن وعدنية fm وإيقاف بث الإذاعتين، كما عمدت جماعة الحوثي على اقتحام مقر شركة يمن ديجتال ميديا للإعلام بصنعاء والسيطرة على أصولها وممتلكاتها، واقتحم مسلحو الجماعة إذاعة القرآن الكريم في منطقة حريب بيحان بمأرب بعد سيطرتهم على المنطقة.

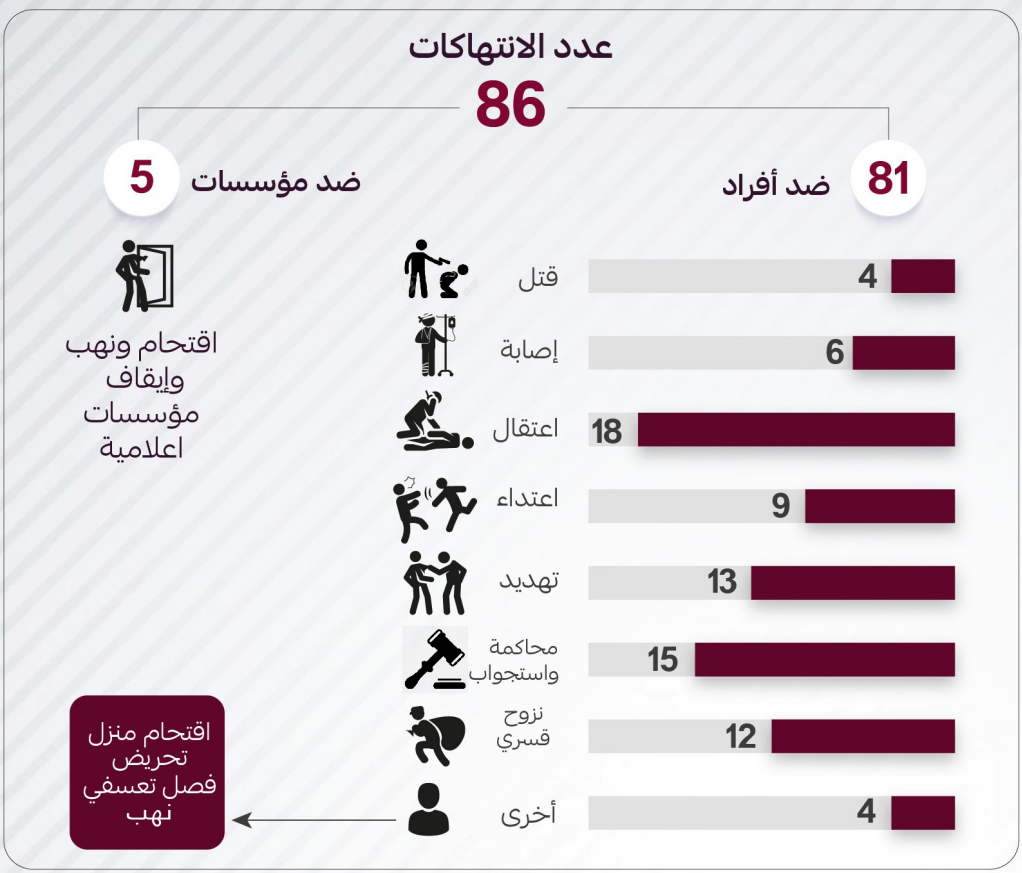

مسؤولية الانتهاكات

تتصدر جماعة الحوثي (أنصار الله) قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين، بواقع 46٪ من إجمالي الحالات المسجّلة خلال العام الماضي، وما نسبته 24٪ من اجمالي الانتهاكات مارسته أطراف تابعة للحكومة اليمنية، و13٪ مارسته أطراف تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في حين ان 19٪ من اجمالي الانتهاكات مارسته اطراف أخرى (انتهاك واحد سجّل ضد قوات طارق صالح، و3 انتهاكات سجّلت ضد متنفذين، و9 انتهاكات سجلت ضد مجهولين، وانتهاك آخر ضد ناشطين).

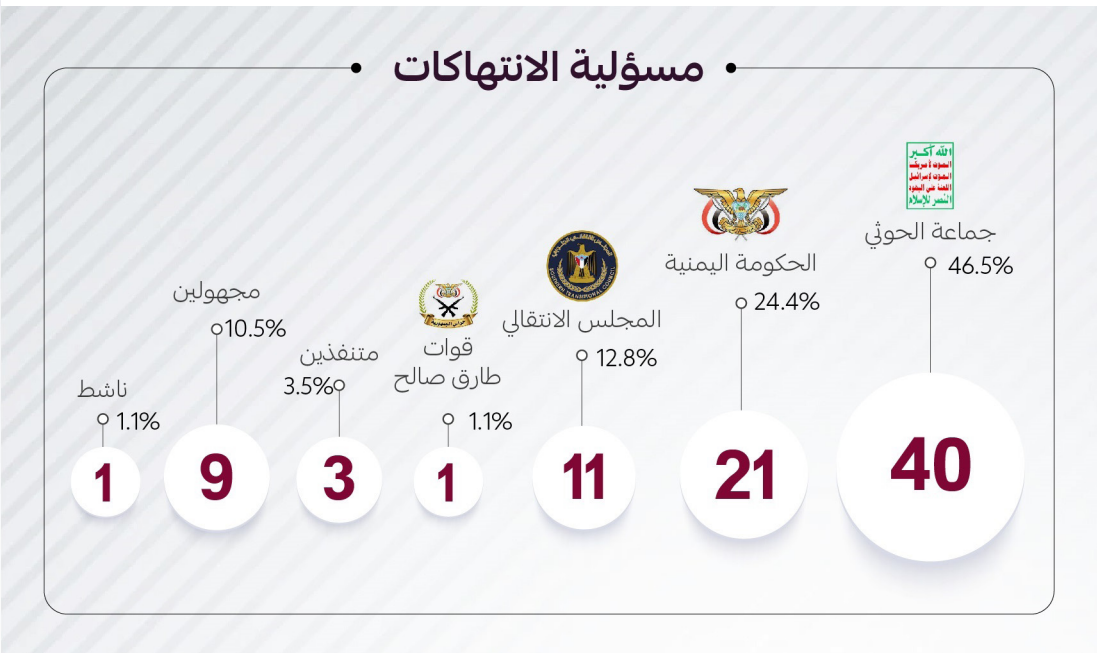

التوزيع الجغرافي لمناطق الانتهاكات

شهدت مناطق مختلفة في اليمن حالات انتهاكات ضد الإعلام، حيث رصد التقرير 20 انتهاكًا بمحافظة مأرب، و 17 انتهاكًا بمحافظة تعز، و16 انتهاكًا بمحافظة صنعاء، و15 انتهاكًا بمحافظة عدن، و9 انتهاكات بمحافظة حضرموت، و4 انتهاكات بمحافظة إب، و3 انتهاكات بمحافظة لحج، وانتهاك واحد بمحافظة شبوة، وآخر بمحافظة عمران.

مناطق الانتهاكات

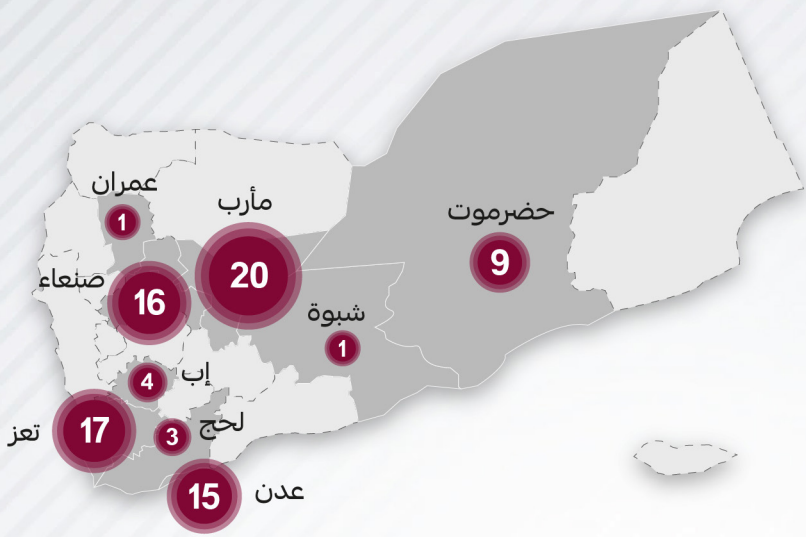

صنعاء

تعيش العاصمة اليمنية صنعاء واقعًا إعلاميًا مختلفًا؛ إذ باتت خالية من الوسائل الإعلامية المستقلة والحزبية بعد أن كانت حاضنة لمعظم الصحف والمواقع والقنوات المتنوعة، وتتسم صنعاء بلون إعلامي واحد حيث عملت جماعة الحوثي المسيطرة على العاصمة وعدد من المحافظات الشمالية على إبقاء وسائل إعلام ذات توجه سياسي واحد يخدم الجماعة وتوجهاتها، بل إن الصحفيين الذين يتبعون وسائل إعلامية مؤيدة للجماعة لم يسلموا من البطش، فقد تعرض البعض للاعتقال والتهديد والمحاكمة، ويمكن التأكيد بأن جميع الصحفيين الذين تم الإفراج عنهم من سجون جماعة الحوثي خرجوا وهم بحالة صحية سيئة، ما زال البعض يعاني منها حتى اليوم .

تتعامل جماعة الحوثي بطريقة وحشية مع كل من يخالفها الرأي غير مبالية بالقوانين والمواثيق الدولية والمطالبات المستمرة من جهات ومنظمات دولية ومحلية معنية بحرية الرأي والتعبير الداعية في التوقف عن استهداف الصحفيين، لذا فإنها أكثر الأطراف التي لا تحترم القرارات الدولية، والمعاهدات الملزمة بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

وتفرض جماعة الحوثي على الصحفيين الذين ما زالوا متواجدين في المناطق الخاضعة لسيطرتها قيودًا مشددة حيث منعتهم من الظهور على وسائل إعلامية أجنبية إلا بعد الموافقة كما حدث للصحفي محمد شبيطه، كما يُمنع على الصحفيين التصوير لأي تقارير صحفية وتلفزيونية حتى صور شخصية إلا بتصريح مسبق من قبل وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، ومن جانب آخر يصعب على الصحفيين الذين يعملون على إعداد تقارير صحفية نشر موادهم الصحفية بأسمائهم الحقيقية فيلجأ الصحفي للكتابة تحت أسماء مستعارة؛ خوفًا على حياته وهذا يعتبر مضيعة لحقوق وجهد الصحفي.

ويخضع الصحفيون المعتقلون في سجون الحوثي لمحاكمات شكلية وسياسية تفتقر لأبسط القواعد والإجراءات القانونية، حيث صدرت أحكامٌ بإعدام أربعة صحفيين وهم: "عبدالخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري"، بعد 5 أعوام من الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب على خلفية عملهم الصحفي.

وبهذا السجل المؤلم تُصنّف اليمن كواحدة من أكثر الدول قمعًا لحرية الصحافة، ناهيك عن عدم دستورية وقانونية المحكمة ذاتها ومخالفتها للقوانين والمواثيق الدولية الراعية لحرية التعبير.

ومن جهة أخرى فإن الجماعة عملت خلال السنوات الماضية على إخفاء العديد من الصحفيين لأشهر قبل أن يتم اكتشاف مكان احتجازهم كما حدث مع الصحفيَين يونس عبدالسلام والصحفي ماجد ياسين، وما يزال الصحفي وحيد الصوفي مخفيًا قسرًا، لا يُعرف عنه شيء منذ سبعة أعوام تقريبا.

عدن

تعد مدينة عدن إحدى المدن التي تعرض فيها الصحفيون للقمع والتضييق على الحريات الصحفية مؤخرًا، حيث عملت السلطات على إصدار العديد من القرارات والتعليمات التي تضيّق الخناق على الحريات الصحفية في المحافظة، فقد أصدر مكتب الإعلام بمحافظة عدن تعميمًا وجه فيه وسائل الإعلام إلى إصدار تصاريح جديدة للعمل، ما لم فإنها ستتعرض للإغلاق، وهو القرار الذي يخالف القانون ويتجاوز صلاحيات وزير الإعلام باتخاذ مثل هذه القرارات، الأمر الذي

جعل وزير الإعلام اليمني يصدر قرارًا بإلغاء التعميم.

وتمنع السلطات الرسمية في عدن وسائل الإعلام اليمنية من استيراد أجهزة إعلامية دون تصريح مسبق، في حين تواجه الصحف والقنوات المستقلة صعوبات في فتح مكاتب لها أو العمل بصورة رسمية من العاصمة المؤقتة عدن.

وشهدت عدن عقب سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي سلسلة من الممارسات التي تعد أحد أوجه التضييق على الحريات الإعلامية، وضمان التنوع الإعلامي في المحافظة، حيث تم اقتحام مبنى وكالة الأنباء اليمنية سبأ وهي وكالة الأنباء الرسمية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، كما قامت السلطات الأمنية التي تتبع المجلس الانتقالي الجنوب باعتقال الإعلامي رأفت رشاد مدير إذاعتي عدنية اف ام وبندر عدن وإخفائه قسرًا قبل الكشف عن مكان اعتقاله، واعتقال الصحفي الرياضي عمار مخشف من منزله بعد توقفه عن الكتابة في مجال السياسة وتفرغه للعمل الرياضي.

ومن ناحية أخرى فإن مدينة عدن شهدت أعنف قضايا القتل للصحفيين اليمنيين خلال العام ٢٠٢١ حيث قُتل فيها أربعة صحفيين بطريقة بشعة خلال أقل من شهر من بينهم الإعلاميين أحمد بوصالح وطارق مصطفى وأحمد باراس بانفجار سيارة مفخخة أثناء مرافقتهم موكب وزير الزراعة ومحافظ عدن.

وتعرّضت الإعلامية رشا الحرازي للاغتيال من خلال زرع عبوات متفجرة في سيارتها مما أدى إلى مقتلها هي والجنين الذي في رحمها وإصابة زوجها الصحفي محمود العتمي إصابة بالغة أثناء توجههما هي وزوجها للمستشفى لوضع جنينها.

> كما اتخذت هيئة الإعلام الجنوبي وهي كيان جديد تأسس في مايو 2021 بقرار صدر عن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي ، مجموعة من التدابير غير القانونية والمقيدة لحرية الرأي والتعبير تمثلت الزام وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الاعلام وكذا المراسلين للقنوات والصحف العربية والدولية ، التسجيل واستخراج تصاريح عمل من مكاتبها في العاصمة.

تعز

في مدينة تعز تصاعدت حدة الانتهاكات ضد الصحفيين اليمنيين وبات العمل الإعلامي محفوفًا بالمخاطر؛ نظرًا للتضييق على الحريات الإعلامية من قبل أطراف حزبية، ومتنفذين في السلطات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أدى إلى التضييق على الصحفيين المعارضين ، وصعّب من قدرتهم على التنقل في إطار المدينة ناهيك عما قد يتعرضون له من حملات التخوين والتشهير التي تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة والناقدة للسلطات الرسمية المدنية والأمنية والعسكرية.

وتعرّض العديد من الصحفيين الذين ينتقدون السلطات الأمنية والعسكرية بالمحافظة أو جهات مسلحة للاعتقال، والاعتداء، والملاحقة بسبب انتقادهم لهذه الشخصيات، حيث تعرض الصحفي إبراهيم الحصيبي للاعتقال في سجن الأمن بمديرية الشمايتين ثم إخفائه قسرًا في أحد سجون

اللواء الرابع بمنطقة العفاء على خلفية كتاباته الصحفية التي انتقد فيها الوضع الأمني بالمديرية.

وتعرّض عدد من الصحفيين للملاحقة من السلطات الأمنية بمحافظة تعز بطرق غير قانونية، وشردوا من منازلهم وأسرهم؛ خوفًا من الاعتقال من بينهم الصحفي والمصور الإعلامي نائف الوافي والصحفي طه صالح، أما الصحفي عارف الأتام والذي كان يعمل متعاقدًا مع قسم الإعلام في كلية الآداب فقد تم إلغاء عقده من قبل الكلية على خلفية ما تضمنه المنهج من معلومات اضافية اعتبرها الطلاب بالمكثفة، بالإضافة إلى محاسبته على منشوراته ومواقفه في وسائل التواصل الاجتماعي التي اعتبرت منشورات مسيئة للحكومة اليمنية ومسؤوليها.

ويتضخم في مدينة تعز نفوذ الشخصيات الخارجة عن القانون والمستقوية بالنفوذ والسلاح، والتي كان لها دور في تضييق هامش الحريات الصحفية، كما حدث مع الصحفي عمران فرحان الذي تم الاعتداء عليه بقوة السلاح من قبل مسلحين يقودهم عبد الملك نصر الفهيدي أثناء تصويره لصلح عُرفي بين مسلح وجهة حكومية، ومنع أربعة صحفيين آخرين من تصوير تقرير لبرنامج إنساني بمنطقة الجحملية، وتعرض الدكتور منصور القدسي رئيس الدائرة الإعلامية بجامعة تعز لحملة تحريض بسبب تصريحاته لإحدى القنوات الفضائية واتهامه بالخيانة.

حضرموت

تُصنّف محافظة حضرموت بأنها أحد أكثر المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية انتهاكًا للحريات الصحفية، حيث شهدت المحافظة سلسلة من الانتهاكات وحملات التضييق على حرية الرأي والتعبير تمثلت في الاعتقالات والملاحقات لكل من يخالف السلطات الرأي وينتقدها عبر الوسائل الإعلامية أو سائل التواصل الاجتماعي.

وانتهجت السلطات الأمنية في محافظة حضرموت سلوكًا خطيرًا في الضغط على الصحفيين من خلال توجيه تهم خطيرة، تمثلت في اتهامهم بزعزعة الأمن والتخابر مع دول أجنبية، وجرى اعتقال الصحفيين والصحفيات بطرق مخالفة للدستور والقوانين الضامنة لحرية الصحافة، ولم يتمكن العديد من الصحفيين من العودة إلى منازلهم بعد فرارهم من المحافظة؛ خوفًا على حياتهم، ومن هؤلاء الصحفيين محمد اليزيدي، وعوض كشميم، وصبري بن مخاشن، ومحمد الشرفي بل يتم محاكمتهم غيابيًا في المحكمة الجزائية المختصة بأمن الدولة.

وكانت السلطات الأمنية بمحافظة حضرموت قد مارست الانتهاك الصريح بحق الصحفي والمصور عبدالله بابكير الذي تم اعتقاله بتهم كيدية، وإيداعه السجن لمدة عام، وبعد أن تم تحويل قضيته للمحكمة تم تبرأته من جميع التهم التي وجهت إليه.

وانفردت محافظة حضرموت بحادثة انتهاك غير مسبوقة في العقدين الأخيرين من تاريخ اليمن، تمثلت في اعتقال الصحفية هالة باضاوي على خلفية عملها الإعلامي، واتهامها بأعمال تخريبية وعدائية، وإيداعها سجن الاستخبارات العسكرية ومن ثم نقلها للسجن المركزي.

ومنعت السلطات أسرتها من زيارتها باستثناء مرة واحدة فقط، كما تم اقتحام منزل أسرتها وترويعهم ومصادرة هواتفهم، وما تزال باضاوي معتقلة حتى كتابة هذا التقرير.

قتل

بلغ عدد حالات القتل، خلال العام الماضي (4) أربع حالات، جميعها سُجلت ضد مجهولين بمدينة عدن، العاصمة المؤقتة للبلاد.

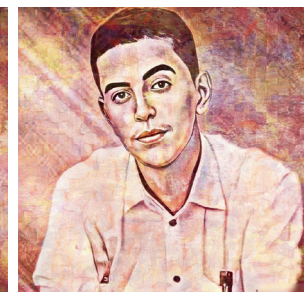

أحمد حديج باراس

أحمد بوصالح

طارق مصطفى

ففي العاشر من أكتوبر من العام الماضي 2021م وأثناء مرافقتهم لموكب وزير الثروة السمكية سالم السقطري ومحافظ محافظة عدن أحمد لملس، وعند مرورهم في منطقة حجيف بمديرية التواهي في العاصمة المؤقتة عدن انفجرت سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب الطريق قُتل على إثرها عدد من المرافقين من بينهم ثلاثة صحفيين اثنان منهم توفيا على الفور، وهم السكرتير الصحفي لمحافظ محافظة عدن الصحفي أحمد بوصالح، والمصور الإعلامي طارق مصطفى، وأصيب حينها الإعلامي أحمد حديج باراس إصابة خطرة ظل ثلاثة أسابيع في المستشفى لكنه مات بعدها.

وفي مساء التاسع من نوفمبر قُتلت الإعلامية رشا الحرازي وجنينها بطريقة بشعة، وأصيب زوجها الإعلامي محمود العتمي إصابة بالغة في انفجار عبوة ناسفة زرعت في سيارته، حيث زرع مجهولون متفجرات أسفل سيارة الإعلامي محمود العتمي وفي طريقه مع زوجته الإعلامية رشا الحرازي إلى المستشفى لوضع جنينها وقبل أن يصل بدقائق انفجرت السيارة ومع قوة الانفجار قذفت بالصحفي محمود لخارج السيارة، وأصيب إصابة بليغة، أما زوجته وبما أن المتفجرات زُرعت تحت مقعدها فقد تقطعت إلى أشلاء من قوة الانفجار هي وجنينها الذي في رحمها.

محمود العتمي وزوجته رشا الحرازي

هذه الطريقة البشعة التي استخدمت في استهداف الإعلامي محمود العتمي وزوجته الإعلامية رشا الحرازي حيث كان محمود يعمل صحفي ومصور متعاون مع قناتي العربية والحدث ، كما عملت رشا مع عدد من المنظمات المحلية والدولية وصحفية لصالح منصتي 30 ، وتعتبر هذه الحادثة من أبشع الانتهاكات التي مورست ضد الصحفيين في اليمن خلال السبعة الأعوام الماضية، مما خلقت الخوف لدى الصحفيين في اليمن من استهدافهم وأسرهم بسبب ممارستهم لعملهم الإعلامي في بلد تفتقر لأبسط مقومات الأمان وحقوق الإنسان التي كفلتها القوانين والمواثيق المحلية والدولية.

وكان الإعلامي محمود العتمي أبلغ زملاءه قبل الحادثة بأيام عن تلقيه تهديدات من قيادات حوثية في مدينة الحديدة التي ينتمي إليها، طالته هو وعدد من إعلامي محافظة الحديدة النازحين إذا لم يتوقفوا عن نشاطهم الإعلامي المناهض لجماعة الحوثي حيث استدعت عددًا من الصحفيين الذين يعرفونه للتحري عن سكنه ونوع سيارته وتحركاته واختطفت من قبل شقيقه للضغط عليه لوقف نشاطه الإعلامي.

وما تزال الحالة الصحية للصحفي محمود العتمي الذي نجا من الانفجار بـ أعجوبة سيئة، وتم نقلة إلى خارج اليمن لتلقي العلاج وأجريت له سبع عمليات منها اربع عمليات تجبير وتدعيم كسور وتفتت في اليدين ، وعمليتين تضميد جروح في البطن والفخذ ، وعملية توصيل وتأهيل شرايين اليد اليسرى ،لكنه كلما تذكر ما حصل لزوجته ومولودها تسوء حالته الصحية.

إصابة

تعرّض الصحفيان ماجد عياش ومحمد عبدالكريم مراسلا قناة يمن شباب الفضائية بمحافظة مأرب في الـ 23 من ديسمبر، لإصابات طفيفة بعدد من الشظايا في أنحاء متفرقة من أجسامهما التي حمتهما الدروع التي يرتديها الصحفيان أثناء انفجار قذيفة أطلقتها جماعة الحوثي وسقطت بالقرب منهما.

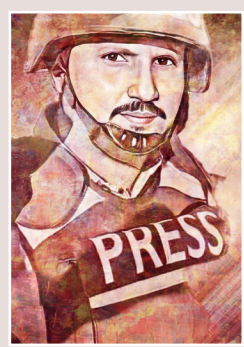

ماجد عياش

محمد عبدالكريم

علمًا بأن الصحفي ماجد عياش قد تعرض لإصابة سابقة، كما أنه أحد الصحفيين النازحين من محافظة الجوف خلال العام الماضي بعد سيطرة جماعة الحوثي على المنطقة، أما الصحفي محمد عبدالكريم فقد تعرّض في وقت سابق لشظايا كادت تودي بحياته إلا إن التزامه بأدوات السلامة وارتدائه للدرع حمته من الحادثة.

أصيب الإعلامي محمود العتمي إصابة بالغة بسبب انفجار لغم زرعه مجهولون في سيارته في التاسع من نوفمبر 2021، أثناء إسعافه زوجته للمستشفى لوضع جنينها، ماتت في الحادثة زوجته الصحفية رشا الحرازي وتقطعت أشلاءً قبل أن تصل المستشفى لحجز موعد الولادة، ونُقل زوجها لأحد المستشفيات بمدينة عدن وهو بحالة صحية سيئة ثم تم نقلة إلى الإمارات؛ لتلقي العلاج وأجريت له عدد من العمليات، وما زال في مرحلة التماثل للشفاء.

تعرض الصحفي عبدالإله البوري مراسل قناة يمن شباب بمدينة مأرب لإصابة طفيفة أثناء تغطيته للمعارك الدائرة بين قوات الحكومة اليمنية وبين مسلحي جماعة الحوثي في الجبهة الجنوبية لمحافظة مأرب، حيث حاول قناص حوثي استهدافه، وهي ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحفي للاستهداف المباشر.

عبدالإله البوري

أصيب الإعلامي عبدالله أبوسعد مراسل قناة اليمن الفضائية التابعة للحكومة اليمنية أثناء تغطيته الإعلامية للمعارك بين القوات الحكومية وبين جماعة الحوثي في جبهة الكسّارة غربي مأرب.

عبدالله أبوسعد

اعتقال

تعرضت الصحفية هالة باضاوي للاعتقال في الثلاثين من ديسمبر؛ على خلفية عملها الإعلامي، واتهامها بأعمال تخريبية وعدائية وإخفائها في سجن الاستخبارات العسكرية، قبل أن تسمح لأسرتها بزيارتها لمرة واحده فقط، ومن ثم نقلها للسجن المركزي بطريقة غير قانونية، ومخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية، كما تم اقتحام منزل أسرتها وترويعهم ومصادرة هواتف أسرتها.

وما تزال الصحفية هالة باضاوي رهن الاعتقال منذ الـ 30 من ديسمبر 2021م، وتسعى السلطات الأمنية لإطالة أمد اعتقالها تحت ذرائع متعددة.

هالة باضاوي

أما الصحفي رأفت رشاد فقد تعرض للاعتقال والإخفاء القسري لمدة ثلاثة أشهر، ففي الـ 27 من سبتمبر أقدمت قوات ما تسمى بالحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي على اقتحام مقر إذاعتي بندر عدن وعدنية اف ام؛ للبحث عن رأفت رشاد الذي يدير الإذاعتين، وقامت بإيقاف بث الإذاعتين دون أسباب قانونية رغم تقديم جميع الوثائق التي تثبت قانونية الإذاعتين، وطلبوا من الموظفين إبلاغه بالحضور إلى معسكر الحزام الأمني. استمر اعتقاله مدة يومين، بعدها أخفي قسرًا لمدة أسبوعين حتى عرفت أسرته بأنه تم نقلة إلى سجن القصر المدور في مديرية التواهي، وسمح لهم بزيارته لمدة عشر دقائق وإلى جانبهم اثنين من الجنود.

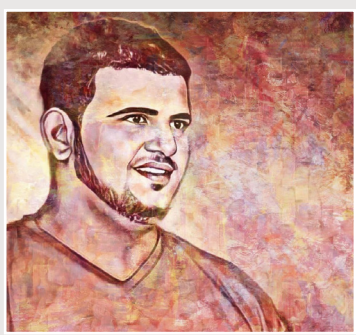

رأفت رشاد

يونس محمد عبدالسلام

تعرض الصحفي يونس محمد عبدالسلام للاعتقال والإخفاء القسري في مساء الثالث من أغسطس من قبل جماعة الحوثي المسيطرة على مدينة صنعاء بعد خروجه من سكنه ليلًا وهو بصحة غير جيدة، وحسب المعلومات التي حصل عليها المرصد فقد أكد أحد أقارب يونس عبدالسلام أنهم ظلوا يبحثون عليه دون جدوى، ومع تكرار التواصل على رقم يونس رد شخص آخر على هاتفه، وأخبرهم أنه موجود في سجن الأمن والمخابرات، وغير مسموح لأحد بزيارته، وهي نفس الطريقة التي تتعامل بها جماعة الحوثي مع الصحفيين والناشطين في مجال حرية الرأي والتعبير في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومن المعروف أن يونس يمر بحالة صحية سيئة بسبب الوضع الاقتصادي والنفسي الذي يمر به، وخاصة بعد تعرضه للاعتقال بمحافظة أبين قبل عام في إحدى النقاط التابعة للمجلس الانتقالي، أثناء توجهه من مدينة مأرب إلى عدن والإفراج عنه بعد ثلاثة أيام، تعرّض خلالها للمعاملة القاسية والتعذيب والحرمان من الأكل والشرب.

أما الصحفي إبراهيم الحصيني فقد تعرّض للاعتقال في سجن الأمن بمديرية الشمايتين، ثم إخفائه قسرًا في أحد سجون اللواء الرابع بمنطقة العفاء بحجة كتاباته الصحفية التي انتقد فيها الوضع الأمني بالمديرية، وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحفي الحصيني لهذه الممارسات، فقد تعرّض سابقًا للتهديد والملاحقة وإيقاف راتبه والتحريض ضده بهدف إسكاته.

فهد الأرحبي

وفي الـ 12 من يوليو 2021 عمدت جماعة الحوثي إلى اعتقال الصحفي فهد الأرحبي، وتفتيش منزله، وترويع أسرته دون مسوغ قانوني. كل ذلك على خلفية نشره منشورات ومقاطع فيديو في صفحته على الفيس بوك، توثق لحظة اقتحام مسلحين تابعين لجماعة الحوثي حفل زفاف أحد الاشخاص بمحافظة عمران، انتقد فيها الممارسات التعسفية التي تمارسها الجماعة بحق المواطنين، حيث استمر اعتقال الصحفي الأرحبي خمسة وعشرين يومًا تعرّض خلالها للتحقيق والترهيب وتفتيش منزله وهاتفة الشخصي والاستماع لاتصالاته القديمة المسجلة في هاتفه بحثًا عن إدانة دون جدوى.

تهديد

طه صالح

نائف الوافي

تعرض الصحفيان نائف الوافي وطه صالح للتهديد والملاحقة في أغسطس 2021 من قبل السلطات الأمنية بمحافظة تعز بطرق غير قانونية مما جعلهم يتركون منازلهم وينتقلون لمكان آمن؛ خوفًا على سلامتهم، وهو ما تسبب في إقلاق أسرتي الصحفيين نائف وطه خاصة مع تواجد أطقم مسلحة تابعة لقيادة محور تعز العسكري أمام المنزل.
وتأتي ملاحقة الصحفيين نائف الوافي الذي يعمل صحفيًا ومصورًا إعلاميًا لدى قناة الجزيرة مباشر ، وطه صالح صحفي ومصور إعلامي على خلفية تغطيتهما لأحداث مقتل أسرة الحَرِق بمدينة تعز.

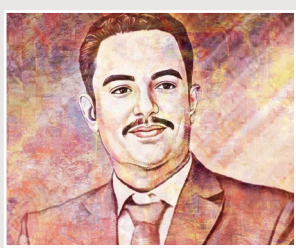

علي العقبي

الصحفي علي العقبي والذي يعمل في موقع صحيفة الثورة التابعة للحكومة اليمنية بمحافظة مأرب تعرض للتهديد بالتصفية والقتل من قبل قيادات حوثية؛ بسبب عمله الصحفي حيث تعرّض للتهديد أكثر من مرة، وأنه سوف يتم التعامل معه كما تم التعامل مع الصحفيين في عدن، إشارة للصحفيين الذين استهدفوا بمتفجرات وسيارات مفخخة، كما لم تسلم أسرته بمحافظة المحويت الخاضعة لسيطرة الحوثي من المضايقات والتهديد من حين لآخر.

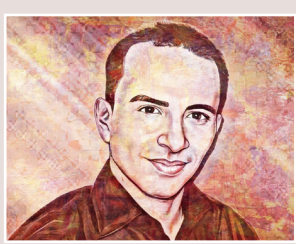

عبدالرب الفتاحي

وتعرض الصحفي عبد الرب الفتاحي في الـ 20 من ديسمبر للتهديد من قبل متنفذين بمحافظة لحج على إثر كتاباته الصحفية والتي كان آخرها كتابة تقرير حول ما يحصل في عمل المنظمات الإغاثية وفساد المندوبين في اللجان المجتمعية، بعدها تعرض لعدد من رسائل التهديد عبر أشخاص متنفذين بالمنطقة، وقد نزح الصحفي عبد الرب الفتاحي من محافظة تعز إلى مدينة لحج خوفًا من بطش جماعة الحوثي.

انتهاكات أخرى

خلال العام 2021 رصد مرصد الحريات الاعلامية محاكمة واستجواب 15 صحفي من قبل نيابات وأقسام شرطة في عدد من المحافظات اليمنية جميع هذا المحاكمات تمت في إطار محاكمات واجراءات مسيسة تفتقر لأبسط القواعد والإجراءات القانونية ناهيك عن عدم دستورية وقانونية المحكمة ذاتها، ومخالفة للقوانين والمواثيق الدولية التي تضمن للصحفيين حرية الرأي والتعبير ، حيث تم استئناف محاكمة اربعة صحفيين وهم عبدالخالق عمران واكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصوري بعد ما يقارب العام من اصدار احكام اعدام بحقهم على خلفية عملهم الصحفي .

> كما عملت جماعة الحوثي على استجواب صحفيين عرفوا بولائهم لها وعملوا في مناطقها ولوسائل تابعه لجماعة الحوثي او وسائل اعلامية خارجية موالية لها ، حيث تم استجواب الصحفي خليل عبدالله سعيد العمري مراسل قناة المنار اللبنانية من قبل النيابة الجزائية المتخصصة بصنعاء (نيابة أمن الدولة) على خلفية اتهام وزارة الاتصالات لجهاز المخابرات - الامن السياسي - بالتورط بتهريب المكالمات عبر الألياف الضوئية للمكالمات الدولية ، وقد سبق واستدعت نفس الجهة الصحفي العمري في الـ 12 يوليو بذات التهمة ، كما استدعت شرطة دار سعد بمحافظة عدن الصحفي صالح العبيدي واتهامه بالتشهير على خلفية احد التقارير الصحفية حول فساد مؤسسة الصرف الصحي ، ويمثل الصحفي عبدالله الشادلي امام النيابة بمحافظة حضرموت على خلفية كتابته لاحد التقارير الصحفية التي وضح فيه تدهور التعليم الجامعي ، اما الصحفيان عوض كشميم وصبري بن مخاشن فيتعرضان للمحاكمة غيابيا اما المحكمة الجزائية بمحافظة حضرموت ،واستدعت نيابة شرق محافظة اب الابتدائية الصحفي ورئيس تحرير صحيفة اللواء المستقلة وليد هشام السادة ومقرها صنعاء للاستجواب واتهامه بالتحريض على خلفية نشر قضايا فساد لقيادة المكتب التنفيذي والاجهزة الامنية على الرغم من عدم اختصاصها .

وفي شهر اكتوبر من العام الماضي نزح 12 صحفي البعض منهم نزح مع اسرته من مديريتي العبدية وحريب التابعة لمحافظة مارب بعد سيطرة مسلحي جماعة الحوثي عليها وقصفها بشتى انواع الاسلحة و خوفا من بطش هذه الجماعة المعروفة بمعاداتها لكل من ينتقدها من صحفيين وناشطين

وتعرض الدكتور منصور القدسي رئيس الدائرة الإعلامية بجامعة تعز لحملة تحريض واتهامه بالخيانة بسبب تصريحاته لا حدى القنوات الفضائية و دفاعه عن مشروعية قرار مجلس جامعة تعز بتعليق العمل بالجامعة باعتباره رئيسا للدائرة الإعلامية فيها مطالبا بوضع حد للاعتداءات المتكررة علي منتسبي وممتلكات الجامعة والذي تم تحوير كلامة أثناء مطالبته بعدم استغلال الطلاب من قبل أطراف النزاع واقحامهم في أتون معاركهم العبثية .

مؤسسات إعلامية

اقتحمت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بصنعاء شركة يمن ديجتال ميديا للإعلام وقامت بمنع الموظفين من ممارسة عملهم ومصادرة الشركة وتعيين مديرا خاصا لها وفرضت عليها حراسة خاصة مع تحريز محتوياتها. ففي الـ 18 من ابريل الماضي أقدم أفراد من الأمن ومندوبين من المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بأمانة العاصمة على اقتحام المبنى ولديهم اشعار حجز قضائي غير مؤرخ وغير مذيل بأي اسم أو ختم، ضمت اتهامات للمدير التنفيذي للشركة طه المعمري بتهم كيدية منها اتهامه باقتراف جرائم ماسة بأمن الدولة وإعانة العدوان والتخابر مع دولة اجنبية" وهي التهمة التي عادة ما وجهت للعديد من الصحفيين في وقت سابق. وفي شهر سبتمبر الماضي اقتحم مسلحي الحوثي اذاعة القران الكريم في حريب بيحان بعد سيطرتهم على المنطقة ونهب مكتبتها.

اقتحم مسلحون تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي مكتب وكالة سبأ للأنباء بمدينة عدن وتهديد الصحفيين بالاعتقال في حال عادوا للمبنى لمزاوله عملهم الصحفي ، بعد ذلك قام المسلحون بالاستيلاء على المبنى ونهب محتوياته قبل ان تقوم بتغيير اسمها لوكالة انباء عدن بطريقة تفتقرلأية مسوغ قانوني بل يعتبر انتهاك صرخ لحرية الرأي والتعبير الذي كفلة الدستور والمواثيق الدولية.

وفي الـ 27 من سبتمبر اقدم مسلحين تابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي على اقتحام وايقاف بث اذاعتي عدنية اف ام و بندر عدن التي يديرها الاعلامي دون مسوغ قانوني حيث سبب ايقاف الاذاعتين اضرار مادية باعتبار الاذاعتين لديها التزامات و عقود مع شركات ووكالات ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني و الإذاعة ملزمة أمام تلك الجهات بإذاعة اعلانات وبرامج من خلال برامج الإذاعة .ويدير الاذاعتين الاعلامي رأفت رشاد الذي تم اعتقاله لمدة ثلاثة اشهر وهي إحدى الاستثمارات التابعة لمؤسسة الجيل للإنتاج الفنية.

الفصل الثالث

الفاعلون الجدد

الفاعلون الجدد

حين يصبح الصحفيون على رأس قائمة الاستهداف يكون العنف في ذروته حيث يرى المتورطون في أعمال العنف والانتهاك للحقوق الإنسانية أن التخلّص من الشهود مسألة ضرورية.

حفاظًا على حقهم في الحياة، أو هربًا من الملاحقات والإجراءات التعسفية هاجر العديد من الصحفيين ذوي الخبرة والكفاءة، وقد تم الحديث عن ذلك باستفاضة في بند (بطالة وتشرد)، ولفترة ظل المشهد فارغًا من العمل الصحفي المهني الاحترافي إلا القليل.

غير إن هذا القليل المتبقي من صحفي الصف الأول، بذلوا ما في وسعهم؛ من أجل تأهيل جيل صحفي جديد، ولعب مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، وإلى جانبه منظمات مجتمع مدني أخرى دورًا ملموسًا في إعداد صحفيين وصحفيات شباب أعادوا الاعتبار لمهنية المهنة وأخلاقياتها وأولئك هم من نصفهم بـ "الفاعلين الجدد".

عمل هؤلاء على تغطية القضايا في أكثر من اتجاه فاهتموا بتغطية الوضع الإنساني، وتغطية الأحداث بشكل تحليلي، أو عبر تقارير تنوعت بين المهنية والحساسة، ورصد ونقل الانتهاكات التي تمارسها أطراف الصراع بشجاعة ومراعاة للقيم والأخلاقيات الصحفية، كما تناولوا قضايا المرأة والسلام وأبعاد أخرى كثيرة.

مهنية واستقلالية هذه التغطيات أهّلت عددًا من الفاعلين الجدد لحصد جوائز دولية وإقليمية

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- فوز الإعلامية رانيا عبدالله بالجائزة الدولية لشبكة RT والتي تحمل اسم جائزة "خالد الخطيب" للعام 2021، عن فيلمها الوثائقي القصير "مخاض".
- حصول الإعلامي سالم بن سهل على المركز الأول بجائزة الإعلام المهتم بقضايا الهجرة في اليمن للعام 2021م.
- حصول الصحفي بسام القاضي على جائزة الصحافة والعلوم في مشروع الصحافة والعلوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2021م.

يعمل هؤلاء الفاعلون من خلال وسائل إعلامية ومنصات مستقلة، بدأت بالظهور تباعًا من خلال التنسيق المشترك بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن الصحفي والإعلامي، وبين منظمات دولية مهتمة بإيجاد منابر مستقلة؛ لإنقاذ المشهد الإعلامي اليمني، وبين الصحفيين الذين جرى تأهيلهم من خلال مشاريع مشتركة بين تلك المنظمات المحلية والدولية، فنجد على سبيل المثال منصات مهتمة بالتغطية الصحفية العامة والمتخصصة بينها:

- المشاهد نت
- منصة تاء
- منصة دكة
- منصة خيوط
- منصة هودج
- منصة المقالة
- قناة المغترب
- قناة الجمهورية
- مأرب 360
- تعز تايم
- منصة أروى
- منصة سكون
- إذاعة عدنية اف ام 88.9 اف ام

كما ظهرت مؤخرًا عدد من المنصات المتخصصة في محاربة الشائعات منها: منصة حقيقة – منصة صدق اليمنية – المشاهد نت – منصة تفنيد وكلها منصات فاعلة في مواجهه الشائعات والأخبار المضللة

الفصل الرابع

خارطة طريق للإعلام في اليمن

خارطة طريق للإعلام في اليمن

على مدى خمسة أشهر «من سبتمبر 2021 إلى يناير 2022م»، عمل مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) على تنظيم سلسلة من اللقاءات التي جمعت العاملين في الإعلام حيث جرت نقاشات عميقة حول أبرز القضايا والأولويات، كانت روح العمل الجماعي المشترك هي العنوان الأبرز لتلك اللقاءات، وما تخللته من عصف ذهني لرسم ملامح مستقبل الإعلام اليمني خلال السنوات المقبلة.

مثلت اللقاءات التي شاركت فيها معظم المنظمات المعنية بتطوير الإعلام في اليمن خطوة مهمة في الوصول إلى إيجاد حوار مشترك للوصول إلى خارطة طريق موحدة لتطوير الإعلام في اليمن.

إن مشاركة حوالي 42 منظمة ومؤسسة إعلامية، بما تمتلكه من خبرات وتنوع في مجالات العمل، شكّل نقطة محورية في بناء خارطة الطريق، وأسهم بصورة فعّالة جدًا في الوصول إلى توافقات، وابتكار آليات عمل من شأنها أن تُحدث قفزة مهمّة للعمل الإعلامي في اليمن، شريطة توفّر الإمكانات لتنفيذها على أرض الواقع.

وقد ساهمت المنهجية التي اتبعها البرنامج في الوصول إلى نقاشات ومقترحات فريدة وعملية؛ حيث أتيحت في البداية الفرصة لنقاشات عامة حول طبيعة الإعلام في اليمن وواقعه وتحدياته، إضافة إلى استعراض التجارب، وتبادل الخبرات، والتعرّف على الدروس المستفادة من خلال العمل الميداني.

وتضمنت المنهجية إتاحة المجال للمنظمات لاختيار المجالات الأكثر قربًا من أهدافها ومجالات عملها، حيث تم توزيع اهتمامات تلك المنظمات إلى خمس أولويات تم الوصول إليها من خلال التصويت على المواضيع المحددة سلفًا أثناء الاجتماع التنسيقي الأول.

وكانت تلك الأولويات كالتالي:

1 - واقع حرية الصحافة وتحديات الوصول إلى المعلومات

2 - الحرب ودور الصحافة في بناء السلام

3 - التضليل والمعلومات الخاطئة ودور الصحافة الاستقصائية

4 - السلامة المهنية للصحفيين

5 - المرأة في الإعلام ومستوى حضورها في مواقع صنع القرار

المحور الأول

حرية الصحافة وتحديات الوصول إلى المعلومات

يكفل الدستور اليمني والتشريعات اليمنية حق حرية التعبير وحرية الصحافة، وينص على العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وتضمن المواد (58،42،27) من الدستور حق الرأي والتعبير والإنجازات العلمية والفنية والإبداعية والتعددية الفكرية.

كما يكفل قانون الصحافة والمطبوعات اليمني رقم (25) لسنة1990، حرية الصحافة، والفكر وإصدار الصحف والمجلات.

غير أن هذه الضمانات الدستورية والقانونية غير معززة بقضاء مستقل فاعل ونزيه قادر على إنفاذ مضمون النصوص الدستورية والقانونية في هذا المجال. ورغم أن اليمن من الدول التي صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، غير أن ثمة فجوات في النصوص القانونية والممارسات ماتزال تقيد تلك الحقوق.

ويشير تقرير « اليمن: حرية التعبير في حال الخطر- كانون الثاني 2008» الصادر عن المادة 19، أن نصوص القانون والدستور تعد مبادئ إيجابية لكنها لم تجد طريقها للتطبيق والممارسة [22].

وحسب التقرير ذاته فإن قانون الصحافة والمطبوعات اليمني يفرض قيودًا قاسية وصعبة على حرية الإعلام خاصة المادة 103 منه التي تتضمن قائمة قيود على الإعلاميين، ناهيك عن قانون العقوبات اليمني الذي يضع محددات فضفاضة مثل «في مصلحة الأمن القومي» أو « ضمن حدود القانون.» كما يتضمن القانون لائحة بعدة جرائم خطابية، مثال الارتداد عن الدين الذي يحاكم بالإعدام. (المادة 259).

وتحتوي التشريعات والقوانين في اليمن المتعلقة بحرية الصحافة وحرية التعبير موادًا تنتهك التزامات اليمن الدولية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [23].

وخلال الوضع الراهن حيث الحرب الأهلية على أشدها منذ 2015م تعرضت حرية الصحافة للاجتثاث وحجبت حرية التعبير في الغالب مع استثناءات محدودة بين منطقة وأخرى من مناطق النزاع، حيث قتل 50 صحفيًا وصحفية منذ اندلاع الحرب، ويتعرض الصحفيون للقتل والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب والتهديد والاعتداءات والعنف اللفظي والمضايقات والرقابة، كما يتعرضون للمحاكمات، وصدرت ضد ٤ صحفيين معتقلين في صنعاء أحكام بالإعدام، يُخشى تنفيذها.

22 اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، تقرير صادرة عن منظمة ارتكل 19، كانون الثاني 2008م، تم الاطلاع على التقرير بتاريخ 3 يناير 2022، رابط التقرير:
https://www.article19.org/data/files/pdfs/publications/yemen-foe-report-arabic.pdf

23 اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، الصادر عن ارتكل 19 مرجع سابق

وباتت مهنة الصحافة في اليمن تحفها الكثير من المخاطر، والصحفيون هم من أكبر الشرائح التي دفعت ثمن الحرب، تنكيلًا، وتهجيرًا، وتكميمًا للأفواه، ووثّق مرصد الحريات الإعلامية ستة وثمانين حالة انتهاك ضد الحريات الإعلامية في اليمن خلال العام 2021م فقط، منها مقتل أربعة صحفيين بينهم صحفية تم استهدافها بعبوة ناسفة وضعت في سيارتها.

ونظرًا لتزايد حجم الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والصحفيات في اليمن فقد اضطر المئات من الصحفيين والصحفيات إلى الانتقال إلى مدن ودول أخرى وفي تقرير حول « الصحفيون اليمنيون.. 3 أعوام من التشرد والنزوح « كشف أن حالة التشرد والتهجير القسري التي تعرض لها الصحفيون اليمنيون في المرحلة الراهنة تعد الأكبر في تاريخ اليمن، حيث ذكر التقرير أن أكثر من 400 صحفي من أعضاء نقابة الصحفيين اليمنيين على الأقل شردتهم الحرب.

وتعد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والصحفيات في اليمن أحد أبرز التحديات التي تواجه الصحفيين أثناء ممارستهم لعملهم المهني في مختلف المحافظات اليمنية، لذلك فقد مثلت هذه القضية موضوع نقاش في إطار مجموعة حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات وتم الخروج بخارطة طريق للحد من تلك التحديات وتعزيز الحريات الإعلامية في اليمن.

مصفوفة التوصيات

الأهداف	الأنشطة المقترحة
وقف الانتهاكات ضد الصحفيين والحريات الإعلامية	تنفيذ حملات مناصرة لدعم حرية التعبير وضمان حق الصحفيين في العمل الصحفي بحرية واستقلالية.
	تفعيل آلية رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون اليمنيون وتقديمها للرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.
	تبني تكتلات تنشأ خارج اليمن تهدف إلى تبني قضايا الصحفيين وتوصليها للرأي العام الدولي من أجل الضغط لوقف الانتهاكات على الصحفيين على المستوى المحلي.
	تكوين تكتلات حقوقية محلية للدفاع عن الصحفيين وحرية التعبير.
	العمل على تعزيز التضامن بين الصحفيين أنفسهم وتنفيذ الأنشطة التي توحد موقفهم تجاه قضايا حرية الرأي والتعبير.
	حشد كافة الشركاء من محامين ونقابيين ونشطاء حقوق إنسان للوقوف مع الصحفيين في الحفاظ على حرية الرأي والتعبير باعتبارها أحد المرتكزات الرئيسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
	دعم ومساندة الصحفيين المعتقلين والمختطفين على خلفية قضايا صحفية ومناصرة قضاياهم.
	تفعيل دور نقابة الصحفيين بما يعزز من حرية الصحافة والتعبير والحصول على المعلومة.
	التنسيق مع المنظومة الدولية المعنية بحرية الصحافة، بما في ذلك المبعوث الأممي إلى اليمن للعمل على إيقاف الانتهاكات بحق الصحفيين، وتوفير بيئة ممكنة للعمل الصحفي.
	العمل على الضغط لفتح ملف تحقيق في الانتهاكات التي تعرّض لها الصحافيون والمطالبة بمحاسبة الأطراف التي ارتكبتها.
	العمل على حملة مناصرة مواكبة لليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين 2021.
	إنتاج تحقيقات استقصائية معمّقة تضمن مساءلة الجهات المتورطة بانتهاكات حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الصحفيين لأغراض ضمان المتابعة القضائية
تأهيل وتوعية الصحفيين اليمنيين	تنظيم برامج تأهيل وتوعية حول حرية التعبير والنصوص القانونية المحلية المعنية بحرية الرأي والتعبير والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تضمن هذا الحق.
	إعداد الأدلة المهنية لحماية الصحفيين أثناء التغطية الصحفية في مناطق النزاع تتضمن السلامة الجسدية والمهنية، والإرشاد، والدعم القانوني، والنفسي.
	تأهيل الصحفيين حقوقيًا وقانونيًا للتعامل مع الأحداث.
تطوير التشريعات المعنية بحرية الرأي والتعبير	إعداد دراسات حول البيئة التشريعية الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتعرف على جوانب النقص في تلك التشريعات مقارنة بما تضمنته المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا الشأن.
	اقتراح تعديلات للنصوص القانونية التي تعيق أو تحد من حرية الرأي والتعبير بما يحسّن من المنظومة القانونية لحرية التعبير.
	تبني حملات مناصرة لإلغاء النصوص القانونية التي تنتهك حق الصحفيين في حرية التعبير وتجرم العمل الصحفي أو تعاقب بشأنه.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
دعم حق الحصول على المعلومات ونشرها	إنشاء مركز معلومات وأبحاث مدني بقاعدة بيانات توفر على الصحفيين عناء البحث.
	التنسيق مع الحكومة لتفعيل المركز الوطني للمعلومات الذي تمّ إنشاؤه بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995، والذي يربط بين مراكز المعلومات في القطاعات المختلفة للدولة، ويتم توقيع بروتوكول بين نقابة الصحفيين ومراكز المعلومات في المحافظات لتسهيل وصول الصحفيين للمعلومات وفقاً لقانون حق الحصول على المعلومة.
	تأهيل وتوعية الصحفيين بالحق في الحصول على المعلومة باعتبار المعلومة حق كفله الدستور والقوانين.
	الضغط من قبل الصحفيين للتوعية بأن المعلومة حق من حقوق المواطنين عمومًا، عبر موادهم الصحفية ووسائلهم الإعلامية.
	بناء قدرات الصحفيين وتدريبهم على كيفية استخدام قانون حق الحصول على المعلومة، إضافة إلى تدريبهم على أدوات تقنية للوصول للمعلومة مفتوحة المصدر.
	إعداد "دليل الصحفي والمواطن " في الحق للوصول للمعلومات.

المحور الثاني

الحرب ودور الصحافة في بناء السلام

تأثر الإعلام اليمني بصورة مباشرة جراء الحرب في اليمن حيث اتسم دوره في الآونة الأخيرة بأنه (تحريضي، مؤجج، متحيز) مع بعض النماذج البسيطة التي كان أداؤها داعمًا للسلام والتعايش.

وقد شهد الإعلام اليمني حالة من الاستقطاب من قبل أطراف الصراع في اليمن حيث تبنّى في أوقات كثيرة خطابًا يحرّض على الكراهية والتخوين وغياب الرأي المختلف.

وتخضع العديد من وسائل الإعلام في اليمن لأطراف الصراع ما يجعلها تتمترس ضد بعضها البعض تبعًا لاتجاه الأحداث في مسارح العمليات العسكرية المسلحة، ومع ارتفاع وتيرة الصراع المسلح ترتفع وتيرة الخطاب الإعلامي المؤجج والمحرّض أيضًا حيث تحولت وسائل الإعلام المملوكة لأطراف الصراع إلى وسائل تعبئة وتحشيد ما يساهم في إطالة أمد الحرب وتعقيد المشهد.

وخلصت دراسة نفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي حول مدى التزام وسائل الإعلام المرئية بمعايير المهنية إلى نتائج مثيرة للاهتمام من بينها أن يذكر المرجع مع الرابط أسفل الصفحة:

- اتساع دائرة لغة التحريض وارتفاع النبرة التعبوية التحريضية وتدني منسوب الحيادية في العمل الإعلامي.
- ضعف وعي الصحفيين اليمنيين بمعايير المهنية والصحافة الحساسة للنزاع.
- أحادية نظرة الخطاب الإعلامي وتحيزه لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع [23].

وباستثناء بعض التهدئة التي ترافق صفقات تبادل الأسرى يمثل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في اليمن ساحة حرب إضافية الى جانب مسارح العمليات العسكرية؛ حيث تسود عمليات استجرار الصراعات الماضية وترتفع نبرات التخوين والطائفية والتكفير والمناطقية والكراهية والحرب النفسية.

يحاول الإعلام المستقل الناشئ حديثًا على هيئة منصات ومواقع مستقلة تقديم نموذج مغاير لكنه يواجه الكثير من الصعوبات كشحة التمويل والتأهيل غير الكافي للصحفيين المستقلين وضعف المردود المالي للصحفيين العاملين فيه في ظل بيئة حرب وأوضاع معيشية متدهورة.

23 مدى التزام وسائل الإعلام المرئية بمعايير المهنية، الصادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تاريخ 2018، وقد تم مشاهدة الدراسة في 25 ديسمبر 2021، من خلال الرابط التالي:
http://economicmedia.net/?p=826

وما يدعو للتفاؤل رغم تعقيدات المشهد اليمني هو تلك الجهود التي بذلتها بعض المنظمات المحلية ومنها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي والمركز اليمني لقياس الرأي العام ومنظمة المنصة «منصتي 30»، وعدد من المنظمات العاملة في مجال الاعلام التي يصعب هنا ذكرها جميعا بتنسيق مع منظمات دولية في اتجاه تحسين الوعي في الوسط الإعلامي بشأن مخاطر الإعلام السلبي وأهمية التوجه نحو إعلام إيجابي يدعم فرص التعايش والسلام وحقوق الإنسان وما حققته تلك الجهود من نتائج ملموسة على مستوى الخطاب الإعلامي المستقل.

ورغم أنه تم تنظيم العديد من الورش التدريبية المتخصصة في صحافة السلام، والصحافة الحساسة للنزاعات، وصحافة التعايش، والصحافة الداعمة لحقوق المرأة والطفل، إلى جانب تنظيم حلقات نقاشية، وإصدار أدلة معرفية وتدريبية متخصصة، كدليل الصحافة الحساسة للنزاعات، ودليل الصحافة المراعية للتعايش والسلام، ودليل صحافة حقوق الطفل، إلا أنه ماتزال الحاجة قائمة وملحة في اليمن لمزيد من الإعلام الواعي، والصحفيين الأعلى تأهيلًا، والأفكار الجديدة نحو السلام والتعايش في مواجهة آلة الحرب واسعة الانتشار.

تعقيدات المشهد في اليمن، تقتضي كذلك وضع خطط تتعلق بإعداد وتنظيم سلاسل مستمرة من الأنشطة الهادفة إلى إحداث تغيير في الوعي، وخلق التقارب بين فرقاء الصراع من خلال خفض نبرة التأجيج، ورفع منسوب الخطاب الداعم للسلام والتعايش.

مصفوفة التوصيات

الأهداف	الأنشطة المقترحة
بناء قدرات الصحفيين حول صحافة السلام	تدريب معمّق ومتقدّم للصحفيين حول حساسية النزاع، والتناول البنّاء، وتصميم الحملات والخطط الإعلامية حول السلام.
	تدريب صحفيين متخصصين على مستوى اليمن ضمن برنامج TOT حول صحافة السلام.
	تضمين المساقات الدراسية لكليات الإعلام والاتصال الأطر النظرية التي تُكسب الطالب ثقافة التسامح والصحافة الحساسة للنزاعات وصحافة التعايش.
	تأهيل وتدريب الصحفيين على آليات ملائمة للتعرف عن ثقافة العنف والكراهية والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية الضامنة لحقوق الإنسان.
	التأهيل والتدريب على قوانين النشر المحلية والمواثيق والمعاهدات الدولية الضامنة لحرية التعبير والمعايير الأخلاقية والمهنية المرتبطة بهذا الجانب.
	توسعة دائرة الصحفيين /ات المستفيدين/ات من التدريب والتأهيل من خلال تنظيم دورات مستمرة في مجالات الصحافة الحساسة للنزاعات وصحافة السلام وصحافة التعايش والصحافة البنّاءة والصحافة الداعمة لحقوق المرأة والطفل.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
الدراسات والأدلة والمواثيق الإعلامية الداعمة لصحافة السلام والتعايش	العمل على قاموس حول مصطلحات الكراهية في اليمن ونشره على نطاق واسع.
	تطوير مواثيق للعمل الإعلامي المهني المراعية للصحافة الحساسة للنزاعات وتعزيز السلام والتعايش.
	تقديم إطار علمي وإجرائي للدور الذي يمكن لوسائل الإعلام اليمنية أن تلعبه في حل الصراعات وبناء السلم المجتمعي.
	إنشاء مبادرات للقاءات وأنشطة مشتركة بين قيادات وكوادر وسائل الإعلام اليمنية التابعة لأطراف النزاع والاتفاق على نقاط التقارب والالتقاء.
	العمل على إعداد سلسلة من الأطروحات التي تناقش الحرب ودوافعها ومآلاتها وتجارب الدول الأخرى لتشكيل أرضية معرفية لوسائل الإعلام.
	إنشاء تحالفات في إطار الصحافة الداعمة للسلام وتطوير مواثيق عمل صحفية مشتركة.
الرقابة على المحتوى المعزز للنزاع والكراهية	إنشاء لجان متخصصة لرصد وتتبع وسائل الإعلام المحلية وما تنشره من خطاب كراهية والعمل على محاولة ثنيها من خلال برامج تأهيلية مُركّزة.
	العمل على برامج كشف الممارسات الصحفية التي تعزز الصراع وتعمل على نشر الكراهية.
	إنشاء إدارات لضبط جودة العمل الإعلامي في إطار المؤسسات الإعلامية تركز على استبعاد خطاب الكراهية والعنف.
	تصميم رسائل بصرية احترافية داعمة للتقارب والسلام وحقوق الإنسان وترويجها بأوسع مستوى لتعزيز الوعي الإيجابي في الأوساط السياسية والاجتماعية والإعلامية.
	استمرار أنشطة التوعية بمخاطر الحرب والتحريض وخطاب الكراهية والعنف.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
دعم الإعلام المهني المستقل	دعم المنصات الصحفية المستقلة الملتزمة بالمعايير الصحفية المهنية في النشر.
	مساعدة المؤسسات الإعلامية على تطوير لوائحها وأنظمتها الداخلية للالتزام بمعايير الصحافة الحساسة للنزاعات وتعزيز التعايش والسلام.
	إنتاج مواد متنوعة القوالب لمناهضة نشر الكراهية والترويج للعنف، ونشرها على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مع تمويل نشرها.
	تنفيذ برامج إعلامية تعزز من نقاط التقارب المشتركة بين اليمنيين وتسليط الضوء عليها وتعزيز الروح الوطنية المتجاوزة للانتماءات الصغيرة.
	تقديم الدعم والإسناد القانوني لوسائل الإعلام المستقلة.
	دعم المبادرات لإنشاء مراكز ومؤسسات تعنى بالسلام وتعزيز مساحة الحوار بين اليمنيين.
	تنظيم مبادرات تهدف إلى صناعة التقارب بين الإعلاميين العاملين لدى مختلف أطراف الصراع وإيجاد قواسم مشتركة وجسور تعاون فيما بينهم.
	تنظيم ملتقيات دورية للإعلاميين للبحث في سبل تخفيف حدة التأجيج الإعلامي وتغليب الإعلام الواعي بمخاطر النزاع.

المحور الثالث

التضليل والمعلومات الخاطئة ودور الصحافة الاستقصائية

يقصد بالتضليل الإعلامي المعلومات الخاطئة والأخبار الزائفة والتوجيه الخاطئ للأخبار وعادة ما تستخدم المعلومات غير الدقيقة بهدف تضليل القارئ وإحداث بلبلة للرأي العام وأثناء الحروب يهدف مروجو المعلومات المضللة إلى تحشيد الرأي العام واستقطاب مؤيدين جدد للمعركة.

في حين نقصد باضطراب المعلومات أو "فوضى المعلومات" مشاركة أو تطوير الأخبار الكاذبة بقصد الأذى أو بدونه، وتتشكل هذه الظاهرة في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من غيرها.

ونركز في إطار تناولنا لهذا المحور على ثلاثة محاور أساسية تتضمن التالي :

- تجربة الصحافة الاستقصائية في اليمن.

- واقع التضليل في اليمن.

- دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة التضليل.

خلال تجربتها القصيرة في اليمن أظهرت الصحافة الاستقصائية منذ العام 2007م فاعلية تبعث على التفاؤل في اتجاه مكافحة الفساد، وحصد عدد من الصحفيين الاستقصائيين اليمنيين جوائز إقليمية ودولية، في اتجاه مكافحة الفساد، والأنشطة التجارية المشبوهة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ما يفتح باب الأمل نحو إمكانية أن تلعب الصحافة الاستقصائية دورًا جيدًا في مجال مكافحة التضليل وتمكين الرأي العام في اليمن من الإسهام في البحث عن الحقيقة.

ومع بدء الحرب في 26 مارس 2015م، تحول الإعلام في اليمن إلى إعلام حربي يصطنع الأخبار، ويوجه الرسالة الإعلامية لصالح أطراف النزاع وداعميهم من الخارج، في حين غاب عن واجهة المشهد تقريبًا الإعلام المهني والموضوعي؛ بفعل احتكار التمويل وتابعية معظم وسائل الإعلام لأطراف الصراع، وكذا مخاطر الموت المحدقة بالإعلاميين المستقلين.

تتعدد مضامين الخطاب المضلل في اليمن إلا أنها تلتقي جميعًا عند مخاطر تمزيق النسيج الاجتماعي والتحريض على استمرار الاقتتال والنفور من دعوات السلام ومساعي وقف الحرب، ومن أشكال التضليل الإعلامي في اليمن على سبيل المثال:

-التكفير، والخصومة الدينية، حيث يكثر استخدام مفاهيم: "الروافض، والنواصب، والمجوس، والشيعة، والسنة، والإخوانية، والملاحدة، والعلمانيين، والمنافقين" وما إلى ذلك.

-التخوين كاستخدام مفاهيم "المرتزقة، والعملاء، وأذناب إيران، وأتباع الإمارات، وبقايا عفاش".

-التجريم: ويتمثل في مصادرة حق الاختلاف، وتحريم حرية التعبير عن الرأي، ما تسبب في

استهداف واسع للإعلاميين الذين أصبحوا ضحية أولى للحرب، سواء كقتلى، أو معتقلين، أو مختطفين، أو ملاحقين.

-التحريم: وتعد المرأة أولى ضحاياه حيث يعمل الخطاب الإعلامي على تأليف مضمون سلبي حول لباس المرأة ونشاطها المجتمعي واختلاطها بالذكور في الأسواق والمقاهي.

وتتمثل أنماط التضليل في استخدام" التزوير والتزييف والسخرية والانتحال والتحريف والكذب المقصود في صياغة الأخبار وتوجيه المحتوى الإعلامي نحو الأحادية المنغلقة على الذات في معاداة الآخر.

دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة التضليل

تتميز الصحافة الاستقصائية بقدرتها على الرقابة وممارسة النقد، من خلال التدقيق في الحقائق وكشف الزيف والتضليل، ويوضح تاريخ الصحافة الاستقصائية في العالم والمنطقة العربية، كيف نجح هذا النوع من الصحافة في رد الاعتبار للإعلام لدى الرأي العام، وبيان مخاطر التلاعب بالمحتوى على المجتمع.

وتتمثل أولويات صحافة الاستقصاء المتوقعة في اليمن في التصدي لخطاب الكراهية والتحريض على العنف والخطاب الإعلامي المضلل، إلى جانب تعزيز اتجاهات الرأي العام نحو السلام والعيش المشترك، وتمكين الرأي العام من الإسهام في البحث عن الحقيقة.

مصفوفة التوصيات

الأهداف	الأنشطة المقترحة
التأهيل والتدريب	تأهيل وتدريب الصحفيين على الصحافة الاستقصائية وأدوات التحقق من المعلومات والأخبار المضللة.
	تنفيذ حملات وبرامج توعية لطلاب الجامعات والثانوية العامة حول المعلومات المضللة وآليات التحقق من المعلومات والأخبار المضللة.
	تدريب مكثّف وحقيقي من قبل المؤسسات الإعلامية لموظفيها على التحقق والكشف عن المعلومات المضللة.
	تدريب طلاب المستويين الثالث والرابع في كليات الإعلام على أساسيات التحقق وأساليب النشر.
	تدريب الكوادر الأكاديمية في كليات الإعلام على مواضيع التحقق ومواجهة المعلومات المضللة.
	عمل دورات مكثفة في مادة التربية الإعلامية التي أقرتها اليونيسكو للصحفيين الاستقصائيين في اليمن بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.
	إنتاج مواد تدريبية مبسطة لطلبة الجامعات اليمنية ومحاولة إدخال مادة التربية الإعلامية وآليات التحقق من الأخبار في مناهج كليات الإعلام.
	تمويل أبحاث ودراسات أكاديمية حول دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة وكشف التضليل الإعلامي.
رفع الوعي المجتمعي	إنشاء منصة مختصة بتوعية المواطنين بآليات الأخبار والمعلومات.
	نشر الوعي المجتمعي عبر السوشيال ميديا ووسائل الإعلام بالمعلومات المضللة وأساسيات التحقق من المعلومات.
	تطوير آليات الإبلاغ المجتمعي حول الشائعات والأخبار المضللة بحيث تتولى جهات مؤهلة البحث والتحري والتدقيق حول تلك المعلومات.
	إيجاد شبكة مجتمعية تتولى عملية الإبلاغ والإخبار عن المعلومات المضللة.
	وضع آلية لدحض منتظم للمعلومات المضللة والزائفة.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
	دعم المنصات المتخصصة بكشف التضليل والشائعات في اليمن.
	إنتاج المواد الصحفية والإعلامية التي تعمل على كشف التضليل والتحقق من المعلومات.
	تخصيص العام 2022 عامًا لمكافحة التضليل في اليمن وتحديد برنامج عمل واسع لتقصي الحقائق وكشف التضليل الإعلامي.
	إقامة حملات مركزة في الإعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي حول ضرورة التحقق من الأخبار قبل الإذاعة والنشر.
آليات التحقق وكشف المعلومات المضللة	إنشاء شبكة متخصصة يمنية متخصصة بالتقصي والتحقق من المعلومات والبيانات المضللة.
	إعداد ميثاق شرف إعلامي لمكافحة المعلومات المضللة والأخبار المزيفة.
	إعداد أدلة للتحقق من المعلومات وكشف التضليل الإعلامي.
	تسهيل تواصل الصحفيين اليمنيين مع صحفيين ومؤسسات دولية لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتقصي وكشف التضليل.
	دعم الصحفيين اليمنيين وتدريبهم على فنون وأدوات التدقيق الإخباري ومكافحة التضليل الإعلامي.
	تشجيع المبادرات المستقلة للتحقق من الأخبار.
سياسة الشفافية والافصاح في وسائل الاعلام	نشر سياسات النشر من كافة وسائل الإعلام بما في ذلك مصادر التمويل.
	إعداد أدلة العمل التحريري في إطار المؤسسات الصحفية والتي تتضمن معايير التدقيق والتحقق من المعلومات وكافة أساليب العمل الصحفي في غرف الأخبار.
	تبني سياسة الإفصاح في المؤسسات الصحفية بما في ذلك هياكلها التحريرية والعاملين فيها.

المحور الرابع

السلامة المهنية للصحفيين

يُعرف مفهوم السلامة المهنية للصحفيين بأنه كل ما يتصل بالسلامة الجسدية والنفسية والرقمية للصحفيين أثناء عملهم أو سفرهم وسلامة أدوات عملهم.

وتتحدد الإجراءات بمجموعة تدابير وإرشادات وقواعد سلوك، تكفل حماية الصحفي من المخاطر البدنية والنفسية والاجتماعية وحماية أجهزته وحساباته الإلكترونية من الاختراق.

وفي إطار التمهيد لاجتماعات المجموعة الخاصة بالسلامة المهنية للصحفيين تم اجراء استبيان لقياس واقع السلامة المهنية والأمن الرقمي في اليمن، شمل عينة عشوائية من 30 صحفيًا وصحفية من 13 محافظة.

وبينت النتائج تدني مستوى الوعي بمبادئ وسلوكيات وإرشادات السلامة المهنية بصفة عامة، حيث تبين من خلال الاستبيان:

- حداثة وضعف الوعي بإجراءات السلامة المهنية وعدم كفاية الجهود التدريبية المقدمة في هذا المجال.

- عدائية أطراف النزاع للصحفيين وارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن (قتل، اعتقال، اختطاف، اختراق).

- خطورة بيئة العمل الصحفي والانتقال بين مناطق النزاع في اليمن وتعرض عشرات الصحفيين للقتل (50 صحفيًا قتلوا خلال النزاع، ومئات الصحفيين طالهم الأذى وهددت سلامتهم).

- تفاقم المعاناة النفسية للصحفيين في مناطق النزاع، حيث ينظر إليهم بشك وارتياب وتعطل عمل الكثيرين منهم بسبب الحرب.

- عدم استشعار السلطات في مناطق النزاع مسؤولياتها تجاه محاسبة من ينتهكون أمن الصحفيين، أو يهددون سلامتهم، وضعف اهتمام الإدارات الإعلامية بسلامة الصحفيين العاملين لديها، ما يجعل بعض المراسلين يعملون في مناطق الخطر دون أدوات إسعافات أولية، أو دروع حماية، أو أدوات وقاية من الأمراض الفيروسية.

- بلوغ القلق النفسي ذروته لدى الصحفيين بسبب تنامي العداء للصحفيين من قبل مختلف أطراف النزاع ومسلحيهم وانتشار حالات التحريض العلني ضدهم.

وفيما يتعلق بالسلامة الرقمية واستنادًا لنتائج الاستبيان تعرض عدد من الصحفيين اليمنيين: للـ (الاختراق، فقد الحسابات على وسائل التواصل، التهديد والترهيب) بسبب تدني مستوى الوعي بإجراءات الأمن الرقمي من قبل الصحفيين نتيجة عدم الحصول على التدريب الكافي في هذا المجال.

التحديات والتهديدات الشائعة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الرقابة، التهديد، الاعتداء، الترهيب، سوء المعاملة.

- ضعف إدراك الوسيلة الإعلامية أهمية حياة الصحفي وضرورة توفير أدوات السلامة.

- عدم توفر أدوات السلامة المهنية للصحفيين في السوق لمن يرغب في الشراء.

- ارتفاع مخاطر العمل الصحفي الميداني، قتل، اختطاف، مضايقات، تهديد وغيرها من الانتهاكات.

- صعوبات اجتماعية (التحرش والهيمنة الذكورية) تجاه الصحفيات العاملات في الميدان.

مصفوفة التوصيات

الأهداف	الأنشطة المقترحة
بناء قدرات الصحفيين والصحفيات على السلامة الجسدية والنفسية والأمن الرقمي	تدريب الصحفيين حول السلامة المهنية لاسيما الصحفيين العاملين في الميدان.
	تدريب الصحفيين اليمنيين على تقنيات الأمن الرقمي وتجنب الاختراق والاستهداف الإلكتروني.
	تدريب الصحفيين على طرق التعامل مع الصدمات النفسية والضغوط اثناء العمل.
رفع وعي الصحفيين بالسلامة المهنية والأمن الرقمي	تبني المؤسسات الإعلامية سياسة تتضمن السلامة المهنية والأمن الرقمي للعاملين لديها.
	التزام المؤسسات الإعلامية بتوفير مستلزمات السلامة الجسدية والإسعافات الأولية للمراسلين الميدانيين.
	إعداد أدلة ومواد إرشادية للصحفيين حول السلامة المهنية والأمن الرقمي .
	صنع وعي كامل بالأمن الرقمي لدى الصحفيين والصحفيات اليمنيات.
	إلزام المؤسسات الإعلامية بتوفير كافة تطبيقات وبرامج الحماية الرقمية لضمان السلامة المهنية والرقمية للعاملين لديها.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
التوعية والدعم النفسي للصحفيين	رفع وعي الصحفيين اليمنيين بأهمية الحصول على دعم نفسي أثناء التغطية الميدانية.
	ابتكار آليات ووسائل حديثة لتقديم الاستشارات النفسية للصحفيين الذين يعانون من الصدمات جراء تغطية الأحداث المؤلمة.
	تأهيل كوادر صحية متخصصة بالطب النفسي للتعامل مع قضايا الصحفيين.
	تقديم الدعم والإرشاد النفسي المستمر للصحفيين من خلال التعاقد مع استشاريين نفسيين في مختلف المحافظات لعمل جلسات دعم نفسي للصحفيين.
	إعداد أدلة وإرشادات الدعم النفسي للصحفيين.
	تنفيذ أنشطة وبرامج خارج نطاق عمل الصحفيين كجزء من الدعم النفسي وابتكار فعاليات تخفف الضغوط النفسية عن الصحفيين.
	وضع استراتيجية لمراكز وعيادات دعم وإرشاد نفسي متكاملة في محافظات يمنية معينة.
	مراعاة الجانب النفسي للصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية برحلات داخلية وخارجية بشكلٍ سنوي.
	تضمين عقود العمل الخاصة بالصحفيين تأمين صحي خلال فترة العمل.
	توفير بيئة عمل مناسبة للصحفيين في غرف الأخبار ومكاتب العمل، وتوفير أدوات السلامة الجسدية أثناء التغطية الميدانية.
	خلق مساحات ترفيه داخل المؤسسات الإعلامية لمنتسبيها، أو على الأقل استراحة مصغرّة لتفريغ الطاقات السلبية وتناول القهوة والمشروبات المنعشة.
	وجود صالة ألعاب رياضية أو أجهزة تفي بالحد الأدنى لأي جهد بدني يخفف الأعباء الذهنية للصحفيين والصحفيات في مؤسساتهم.

المحور الخامس

المرأة في الإعلام ومستوى حضورها في مواقع صنع القرار

سجلت المرأة اليمنية حضورًا إعلاميًا وقياديًا ملحوظًا بين ستينيات وتسعينيات القرن الماضي حيث كانت ماهية نجيب أول صاحبة امتياز ورئيسة تحرير مجلة «فتاة شمسان» في شبه الجزيرة العربية العام 1960م، كما تعد رضية شمشير أول خريجة صحافة في اليمن وشبه الجزيرة العربية العام 1972م، وأحد مؤسسي نقابة الصحفيين الديمقراطيين في العام 1976م وعضو مجلسها المركزي في التسعينيات، وعملت عديلة بيومي مذيعة في إذاعة عدن عام 1964م ثم انتقلت للعمل في إذاعة بي بي سي عام 1968م.

وفي شمال اليمن كانت رؤوفة حسن أول صحفية ورئيسة قسم في صحيفة الثورة الرسمية، ويعود الفضل إليها في تأسيس كلية الإعلام بجامعة صنعاء، حيث أسست قسم الإعلام في كلية الآداب، وفي 1996م تحول إلى كلية، غير أن الأمر استمر في التراجع بعد ذلك، وتلك الصورة المشرقة لحضور المرأة كرائدة في مجال الاعلام في اليمن خفت نتيجة لعوامل عدة ليس هناك متسع لذكرها..

ومثلت ثورة 2011م أحد المحطات المهمة في مشاركة المرأة اليمنية ليس على الصعيد الإعلامي فقط وإنما في شتى المجالات، ولعل حصول الناشطة الحقوقية توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام مثل أحد العلامات على حضور المرأة ودورها الفاعل حينها. ولكن سرعان ما ساءت الأمور مع اندلاع الحرب في اليمن ابتداء من 2014 وما تلاها من تداعيات.

خلال سنوات الحرب اليمنية لم نشاهد في الإعلام خبيرات في المجال الاقتصادي والمجال العسكري والأمني، كما يندر حضورها كمحللة سياسية وإن حدث ففي وسائل إعلام غير يمنية.

وتزامنًا مع حالة الحرب الحالية في اليمن توارت عدد من الصحفيات المعروفات عن المشهد الإعلامي إما لأسباب متعلقة بالأمن، أو بسبب إغلاق وسائل إعلام كن يعملن فيها، إلا إنه في المقابل ظهرت صحفيات شابات يكتبن بحرفية، ويملن أكثر للقضايا الاجتماعية، والبعض منهن اقتحمن التغطية الميدانية اثناء الحرب وحصلن على جوائز محلية ودولية..

وبرغم هذا الحضور الشحيح إلا أن الإعلام مازال بعيدًا ولا يعكس حضور المرأة كما يجب أن يكون.

وتعد المرأة اليمنية أكثر جمهور متلقي للإعلام السلبي؛ بحكم الدور الذي حوصرت فيه كربة بيت، وبقاءها في المنزل لفترة طويلة، تقضيها ما بين أعمال المنزل، ومشاهدة المسلسلات والأفلام والبرامج التي تكرس الصورة نفسها للمرأة المنكسرة، الضعيفة.

ويكرس الإعلام اليمني إقصاء وتهميش المرأة وتبعيتها لسلطة الرجل، وإجبارها على الاستسلام لهذا الواقع، ومع ظهور الإعلام الجديد وتعدد وسائل التواصل الاجتماعي ظل ظهور الفتيات مرتبطًا بذات القالب البعيد عن قضاياهن الجوهرية.

وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء للعام 2013 فإن نسبة النساء العاملات في مجال الإعلام 20% فقط بينما يشكل الإعلاميون الذكور 80%».

وخلصت دراسة أعدتها الوكالة الفرنسية لتنمية الإعلام إلى أن هناك غيابًا كبيرًا للمرأة اليمنية في وسائل الإعلام وفي البرامج والأخبار حيث تبلغ نسبة حضورها في الأخبار سواء إعلامية أو مصدر للمعلومة، أو موضوع للقصة الخبرية (12%) مقابل (88%) للرجال 4.

يأتي ذلك في حين يصل عدد الخريجين من كليات الإعلام بأقسامها المختلفة إلى ما يقارب 125 خريجًا سنويًا النصف منهم نساء (إحصاءات كليات الإعلام في الجامعات اليمنية).

لا يختلف غياب المرأة عن صناعة القرار في الإعلام عن تغييبها بشكل متعمد من صناعة القرار في السياسة والاقتصاد والصحة وغيرها من المجالات والمؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية ونقابة الصحفيين بسبب تقليل القادة الذكور من قدراتها وكفاءتها فهي من وجهة نظرهم ضعيفة وعاطفية، لا تستطيع تولي القيادة أو اتخاذ القرارات.

ولم يحدث أن شغلت امرأة موقع النقيب أو الأمين العام لنقابة الصحفيين، ولا يوجد في مجلس النقابة سوى صحفية واحدة؛ ومن بين 1500 صحفي حاصل على عضوية النقابة يصل عدد الصحفيات إلى 170 صحفية فقط.

ووفقًا لدراسة الوكالة الفرنسية فإن عددًا محدودًا من الإعلاميات استطعن الوصول لمواقع صنع القرار، حيث وصلت إعلامية واحدة إلى منصب وزير إعلام وإن كان ذلك في ظروف وأسباب استثنائية..

وتشير نتائج الاستبيان إلى وصول 3% فقط من الإعلاميات إلى منصب (مدير عام أو نائب) أما كرئيس أو مدير تحرير فحقق نسبة (6%) من الإعلاميات فقط.

وأدت الأحداث التي مرت بها اليمن خلال الفترة الماضية منذ 2011م إلى تراجع حرية الإعلام والصحافة ما أثر سلبًا على الإعلاميين بشكل عام، وعلى الإعلاميات بشكل خاص؛ حيث أصبحت الصحافة من المهن الخطرة، ما أدى إلى عزوف معظم الصحفيات عن ممارسة المهنة الصحفية، أو مغادرتهن اليمن؛ بسبب المخاطر التي تعرضن لها، وصعوبة العمل الميداني، والتنقّل، والحصول على المعلومات.

تتعدد الأسباب التي تعيق عمل الإعلاميات أو تمنع وصولهن إلى مراكز صنع القرار في اليمن ومن تلك العوائق:

- الثقافة والنظرة المجتمعية القاصرة تجاه المرأة الإعلامية.

- التهديدات والتحرش وحملات التشهير والتشويه والمضايقات للنساء العاملات في المجال الإعلامي.

- التمييز على أساس النوع الاجتماعي في التدريب والتأهيل والامتيازات والمكافآت والترقية.

- غياب التشريعات الضامنة لحقوق المرأة والمحاصصة الحزبية في تولي المناصب وتفضيل الرجال على النساء في تولي المناصب.

- استغلال حاجة المرأة للوظيفة ومنافسة الرجال لها تجعلها تقبل بمستوى أجر أقل للحصول على الوظيفة.

- الوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وتدني مستوى حرية الصحافة ما يعرض حياتهن للخطر.

- السياسات العامة للمؤسسات الإعلامية التي تراعي الأبعاد السياسية بدلًا من المهنية وتجعل القيادة ينصبّ على إرضاء السياسيين.

4 - CFIدراسة تحت النشر للوكالة الفرنسية لتنمية الإعلام

مصفوفة التوصيات

الأهداف	الأنشطة المقترحة
التأهيل والتدريب	تنفيذ برامج تدريبية للإعلاميين حول النوع الاجتماعي والهوية الجندرية.
	إعداد منهج تدريبي شامل للاستفادة منه في تدريب الفتيات في الإعلام.
	التدريب المتخصص والنوعي للصحفيات على مستوى السلامة المهنية والأمن الرقمي.
	بناء قدرات الصحفيات في مجال الإدارة الإعلامية والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الفريق وتأهيلهن كقيادات إدارية إعلامية.
	مواكبة التطورات في الجانب الصحفي وعقد البرامج التدريبية المتخصصة للصحفيات كمهارات كشف التضليل واستخدام المصادر المفتوحة وصحافة البيانات وغيرها.
	تأهيل الصحفيات الشابات على مهارات التحرير الصحفي والسرد القصصي والصحافة الإنسانية.
رفع الوعي المجتمعي	تنفيذ حملات مناصرة لدعم ومساندة المرأة الإعلامية، من أجل تقبلها مجتمعيًا، وتقبّل ما تقوم به من أجل المجتمع.
	تجنب استخدام المصطلحات التمييزية عند تناول مواضيع المرأة عبر المؤسسات الإعلامية.
	تجنب استخدام المرأة للإثارة من خلال ميثاق شرف إعلامي مُلزم.
	تنفيذ حملات خاصة بالتوعية والتثقيف حول قضايا المرأة والقوانين والتشريعات المحلية والدولية المرتبطة بها.

الأهداف	الأنشطة المقترحة
تمكين الصحفيات من التأثير وصناعة القرار في الاعلام اليمني	إتاحة الفرصة للنساء اللواتي يملكن الخبرة والمهارة على مستوى التدريب الخاص بالنوع الاجتماعي وقضايا المرأة.
	وضع خطة استراتيجية تتضمن تفعيل الدور النسائي في كل مؤسسة إعلامية.
	العمل مع وسائل الإعلام للدفاع عن قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين وتحديد طرق وأساليب تبني دعم ومساندة قضايا المرأة.
	تعزيز مكانة المرأة في الإعلام من خلال تطوير سياسات إعلامية تتجه نحو مشاركة أكبر للمرأة.
	إتاحة الفرصة للمرأة من قبل المؤسسات الإعلامية للوصول إلى مواقع متقدمة من صنع القرار في ذات المؤسسة.
	وضع خطة استراتيجية لتأهيل وتدريب المرأة للوصول إلى مواقع صنع القرار.
	تخصيص نسبة 30% من البرامج الإعلامية والتدريبية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية للمرأة.
	إعداد دليل أسلوب خاص بالعمل على المواد الخاصة بقضايا المرأة من قبل المؤسسات الإعلامية.
	تكليف النساء بالعمل على المواد المعنية بقضايا المرأة.
	استصدار توجيهات حكومية بتذليل الصعوبات التي تواجه الصحفيات أثناء عملهن الميداني من قبل الجهات والمكاتب الرسمية.
	وضع خطة استراتيجية لردم الفجوة الحاصلة في المؤسسات الإعلامية على مستوى التعامل مع المرأة مقارنةً بالرجل من حيث المهام والأجور، وضرورة المساواة بينهما.
	ربط الصحفيات اليمنية بمنظمات وطنية ودولية مهتمة بالإعلام، وإنتاج أعمال مشتركة.
	دعم وتشجيع وتدريب كادر صحفي نسائي على إنشاء وإدارة مواقع إعلام الكتروني من أجل دعم قضايا المرأة وتقديم المرأة بصورة ايجابية وواقعية.
	تحفيز الناشطين والإعلاميين لنشر النجاحات التي تحققها المرأة، والتعاطي مع مواضيعها بشكل إيجابي.
	تجريم التعاطي الإعلامي مع المرأة بدونية، على مستوى النشر والتعامل.
	تأسيس شبكة إعلامية للنساء الإعلاميات لتبني قضايا الإعلاميات واقتراح الحلول الناجعة لذلك.

يصدر هذا التقرير عن مرصد الحريات الإعلامية في اليمن، وهي منصة رصد ومعلومات مهنية ومستقلة تضم خرائط معلوماتية حول الانتهاكات التي تطال الصحافة وحريات التعبير في كل انحاء اليمن.

تمثل منصة مرصد الحريات الاعلامية في اليمن أحد اهم مصادر المعلومات حول الحريات الاعلامية والاعلام في اليمن للمراقبين والمهتمين، المحليين والدوليين، حيث تقدم المنصة قصص موثقة بطريقة منهجية عن الانتهاكات التي تطال الحريات الاعلامية وتقارير دورية حول الحريات الاعلامية ووضع الاعلام في اليمن بشكل عام.

تسعى المنصة الى الاسهام في حماية الصحفيين والحفاظ على سلامتهم من خلال رصد وتحليل ومناصرة قضاياهم على المستويين المحلي والدولي.

يعد مرصد الحريات الإعلامية أحد البرامج التابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@economicmedia

00967-4-246596